الأمم المتحدة S/PV.5997

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٩٧**

الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد زانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت آجاتا
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	فرنسا	السيد رييير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

بناء السلام بعد الصراع

تقرير لجنة بناء السلام (S/2008/417)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-56185 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير لجنة بناء السلام (S/2008/417)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بنغلاديش، بوروندي، السلفادور، سيراليون، غينيا - بيساو، النرويج هولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لليابان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تاكاسو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/417 التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثانية.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني كثيرا أن أقدم إلى المجلس التقرير السنوي عن أعمال لجنة بناء السلام (S/2008/417). ويستعرض التقرير تلك الطائفة الواسعة من الأنشطة التي نفذتها اللجنة أثناء دورتها الماضية. وبفضل الجهود المتفانية لأعضائها، أحرزت اللجنة تقدما مطردا وقدمت نتائج ملموسة في مجالات عديدة من عملها.

إن صون السلم والأمن شرط مسبق لنجاح جهود بناء السلام بعد الصراع. ومن الصحيح كذلك أنه لن يتسنى تحقيق السلام الدائم والدولة المستدامة بدون إدارة رشيدة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والتعافي الاقتصادي والتنمية. ولجنة بناء السلام جهاز فريد تابع للأمم المتحدة، يواجه جميع تلك التحديات بصورة متكاملة ومتماسكة. وهي تجمع جميع أصحاب المصلحة معا. وتصوغ استراتيجية متكاملة وتراقب تنفيذها. وهي تحشد الدعم وتعبئ الموارد. واللجنة ممتنة للمجلس على التوجيه السياسي والدعم الكبير الذي تحظى به، وهو ضروري في أداء هذا الدور. وأعتقد أيضا أنه يمكن للجنة من جهتها أن تقوم بدور مفيد مكمل لدور المجلس.

أولاً، إن التشكيلات الأربع المخصصة لبلدان بعينها شاركت في عمل مكثف، تحت القيادة القوية لرؤساء كل منها، بغية استخلاص نتائج ملموسة تدعم الجهود الوطنية.

واعتمدت استراتيجيتان متكاملتان لبوروندي وسيراليون، وهما الآن قيد التنفيذ. واعتمدت مؤخرا الاستراتيجية الخاصة بغينيا – بيساو. وستقوم بعثة ميدانية بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى قريبا للإعداد لاستراتيجية ذلك البلد. ومفاهيم الملكية الوطنية، والشراكة المستدامة مع المجتمع الدولي، والمساءلة المتبادلة والحوار – وبعبارة أخرى، النهج التعاوني والتشاركي – أصبحت الأرصدة الكبرى وأضافت قيمة إلى اللجنة.

ثانيا، هناك بلدان كثيرة أخرى في العالم، غير تلك المدرجة الآن في جدول أعمالنا، تواجه تحديات في عملية ما بعد انتهاء الصراع. ويمكن للجنة بناء السلام تقديم دعم قيم لجهود مواجهة هذه التحديات، من خلال إعداد استراتيجيات وسياسات فعالة لبناء السلام. وإذ وضعت اللجنة التنظيمية ذلك الهدف في اعتبارها، فقد أجرت مناقشات متعمقة للسياسة العامة حول التناغم بين حفظ السلام وبناء السلام، ودور القطاع الخاص. وقد تناول الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة عدة مواضيع لاستخلاص أفضل الممارسات من الجهود السابقة.

ثالثا، لقد بُذلت جهود جادة لتعزيز الشراكات على أرفع مستوى، ولا سيما مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. واستُحدثت المشاورات الدورية مع رؤساء المجلس، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما بذل رؤساء اللجنة ومكتب دعم بناء السلام جهودا كثيرة للتوعية بغية تعميق الفهم المتعلق بالاحتياجات الخاصة لبلدان ما بعد انتهاء الصراع، وبعمل لجنة بناء السلام.

وبالاستناد إلى إنجازاتنا حتى تاريخه، أود أن أبرز أربعة مجالات ذات أولوية، تحتاج إلى التركيز عليها.

أولا، يجب أن نواصل تحقيق نتائج ميدانية ملموسة على أرض الواقع. وينبغي أن نحدث آثاراً واضحة ذات منفعة مباشرة للناس في البلدان قيد النظر. ولتوطيد السلام، من الضروري أن يكون الناس قادرين حقا على رؤية واختبار علامات مَقْدَم السلام بعد وقف إطلاق النار، في صورة تغييرات إيجابية في أرزاقهم. إننا نحتاج إلى استقطاب دعم جميع أصحاب المصلحة، وإلى تعبئة الموارد، ليس من الشركاء التقليديين فحسب، وإنما باجتذاب شركاء جدد وغير تقليديين أيضا.

وفي ذلك الصدد، فإن دعوة مجلس الأمن في البيان الرئاسي الأخير بشأن غينيا – بيساو (S/PRST/2008/37)، إلى دعم تنفيذ استراتيجيتها المتكاملة، كانت مفيدة للغاية وموضع تقدير كبير. إن ذلك الدعم السياسي من جانب المجلس ضروري حتى يمكن للجنة بناء السلام أن تنجز ولايتها. وإنني آمل أن يواصل المجلس التعبير عن دعمه القوي لعمل اللجنة وتنفيذ استراتيجياتها المتكاملة.

ومن الأساسي أن يكون للحضور الميداني للأمم المتحدة على الأرض ولاية ملائمة وقدرة على دعم عمل اللجنة وإشراك الحكومات الوطنية المعنية. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون خير مثال على ذلك. ونود أن نشجع المجلس على النظر في تلك الحاجة، حين يستعرض ولايات البعثات والمكاتب المعنية.

ثانيا، يجب تعميق مناقشة السياسات العامة والمناقشة الاستراتيجية. واستراتيجية الجهود الدولية لبناء السلام لا تزال في مراحلها المبكرة من التطور. ويجب علينا أن نبذل كل جهد لوضع سياسات حول كيفية سد الفجوة بين حفظ السلام وبناء السلام، والهوة بين بناء السلام والتنمية أيضا. وهناك حاجة إلى تعزيز توجيه السياسة العامة للجهود الفعالة لبناء السلام، من خلال المناقشات داخل اللجنة. ويمكن النظر

في مواضيع مثل عمالة الشباب، ودور القطاع الخاص، والعدالة والسلام والبعد دون الإقليمي. والتعافي المبكر بعد انتهاء الصراع سيكون مسألة رئيسية قيد الاهتمام، سواء لدى المجلس أو اللجنة في الأشهر المقبلة. فاللجنة ستتعاون تعاونا وثيقا مع الأمانة العامة في إعداد تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع، والتدقيق المبكر من جانب اللجنة سيوفر مدخلات مفيدة للاستعراض المقبل في المجلس.

وتحسباً لإدراج بلدان إضافية في جدول الأعمال، فإن مسألة البيئة المؤاتية بالنسبة للجنة بناء السلام هامة أيضا. فحفظ السلام وبناء السلام ليسا حصريين بالتبادل. وينبغي لنا أن نتجنب ازدواجية الجهود، طبعا، لكن بعض التداخل قد يكون ضروريا ومبررا في حالات معينة، لضمان الانتقال السلس، وندعو المجلس إلى مواصلة التشاور الوثيق مع اللجنة بشأن عملية الإحالة.

ثالثا، يجب تقوية الشراكة. واستنادا إلى الجهود لإقامة شراكات قوية مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية والجهات الفاعلة الثنائية الرئيسية، يجب علينا أن نواصل تلك الجهود للتأكد من أن التزام أولئك الشركاء يترجم إلى تعاون ملموس في الميدان. وسنواصل المشاركة بنشاط مع منظمات المجتمع المدني.

رابعا، يجب ضمان اتساق أنشطة لجنة بناء السلام. وسنواصل جهودنا لنكفل عمل جميع أجزاء هيكلية بناء السلام في الأمم المتحدة بطريقة متسقة ومنسقة، تحقيقا لهدف وحيد هو خدمة الناس ميدانيا. وكما حثت دول أعضاء عديدة في المناقشة العامة للجمعية العامة في الأسبوع الماضي، ستواصل اللجنة تحسين كفاءة أساليب عملها، بإدراك واضح للقيمة المضافة.

أخيرا، أرسيت أثناء الفترة قيد الاستعراض العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وبصفتي رئيسا للجنة، فقد تشاورت بانتظام مع رؤساء المجلس، وإنني ممتن جدا على تلك المجاملة. يضاف إلى ذلك أن رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة كانوا دائما يُدعون إلى اجتماعات المجلس ذات الصلة. وقد دعيت شخصيا إلى المناقشات المفتوحة للمجلس حول التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وإصلاح القطاع الأمني، والمرأة والسلام والأمن، والتعافي المبكر بعد انتهاء الصراع. وقد أصبحت تلك التفاعلات ممارسة راسخة ومفيدة لكلا الهيئتين. وأود أن أواصل العمل بالترافق مع المجلس بغية استكشاف الخطوات الرامية إلى ترجمة هذا التعاون إلى إجراء ملموس. وقد يجد المجلس أن من المفيد دراسة المزيد من المدخلات والملاحظات التي تبديها لجنة بناء السلام والاستفادة الكاملة من إمكانياتها وقدراتها.

وقد تم إرساء الأساس في العام الأول. وبدأنا إحراز نتائج في العام الثاني. والآن، سيكون العام الثالث هو الاختبار الحقيقي لهذا الجهاز المتطور والفتي. وعلى لجنة بناء السلام تدعيم انجازاتها والمساعدة في حشد الموارد بحيث تتمكن اللجنة من إحداث فرق حقيقي على أرض الواقع والوفاء بالتوقعات العالية المعلقة عليها. وأود أن أؤكد لجميع أعضاء المجلس على تفانينا والتزامنا الكاملين.

وفي الختام، أود بصفتي الوطنية، أن أعرب عن امتناني العميق للدول الأعضاء على منحها اليابان الشرف الرفيع للعمل عضوا في المجلس لفترة عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وأود أن أؤكد مجددا على تصميمي على بذل كل الجهود الممكنة للإسهام بصورة فعالة وبناءة في أعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أتكلم بصفتي الوطنية ومن ثم أدلي ببعض التعليقات بصفتي رئيس التشكيل المخصص لجمهورية أفريقيا الوسطى والتابع للجنة بناء السلام.

إن هذين العامين من تجربة لجنة بناء السلام تتيحان لنا الفرصة للتقييم. فهل أوفت اللجنة بالتوقعات العالية لمؤسسيها؟ وأقول، نعم ولا؛ أو بدلا من ذلك، لم تف بعد بهذه التوقعات. وأنشئت لجنة بناء السلام للاستجابة لأوجه النقص في استجابة المجتمع الدولي لحالات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وبوجه عام، يمكن القول إن اللجنة بدأت تبدي قيمتها المضافة، بالاهتمام الطويل الأجل بالبلدان المعنية وبإقامة صلات بين مجالي التنمية والأمن. وتحرز اللجنة تقدما في تنسيقها استجابات المانحين حول الأهداف المشتركة، ولكن ما زال هناك شوط طويل يتعين قطعه. وأخيرا، ما زال يتعين على اللجنة أن تثبت قيمتها المضافة الحقيقية فيما يتعلق بحشد الموارد وتنويع المانحين باجتذاب شركاء غير تقليديين.

كما مرت لجنة بناء السلام بعدد من آلام النمو، التي تجلت في الأعراض التقليدية للمناقشات الإجرائية والمجابهات الأيديولوجية، وهي بعيدة كل البعد عن الحقيقة على أرض الواقع. والعام الثاني من وجود اللجنة مكننا بوجه عام من تجاوز تلك المشاكل، ويمكننا أن نقول إن اللجنة آخذة في أن تصبح قادرة بشكل تدريجي على تفادي هذه المشاكل. ولكن هذه المشاكل الأولى خلفت ندوبا فيما يتعلق بالتصورات السائدة في العواصم وعلى أرض الواقع. وبالتالي ينبغي أن يتم التركيز في العام الثالث من وجود اللجنة على تدعيم الإنجازات، وإيجاد سبل جديدة لتحسين حشد الموارد، فضلا عن عكس عدد من التصورات بإظهار أداء أفضل.

وخلال العام الماضي، شهدت لجنة بناء السلام مضاعفة عدد البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويرى بلدي أن التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان محددة تمثل جوهر لجنة بناء السلام. ومن الواضح أن من المفيد وجود توجيه سياسي في نيويورك يتجاوز الحالات الفردية، ولكن من المهم بنفس القدر أن تركز لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام جهودهما على القيمة المضافة الحقيقية – إحداث فرق حقيقي على أرض الواقع – بدلا من التركيز على المناقشة النظرية التي تجد مكانها في العالم الأكاديمي والعلمي. وسيقاس النجاح الحقيقي للجنة بناء السلام بعدم تجدد النزاع في هذه البلدان وبتنفيذ مشاريع مرئية. والإيمان بأن النجاح الحقيقي للجنة بناء السلام سيحرز في الميدان هو الذي يقتنع بلدي بأن على اللجنة أن تكون مستعدة لإدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها.

إن البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام مدرجة أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن. وما زال العمل الذي يضطلع بها مجلس الأمن يشكل عاملا أساسيا في نجاح استراتيجيات بناء السلام، ولا يمكن للدور الاستشاري للجنة بناء السلام أن يكتسي قيمته الكاملة إلا إذا عملت اللجنة بالتضافر مع مجلس الأمن. وفي وسع المجلس أن يحدث فرقا كبيرا عندما يحدد ولايات العمليات الميدانية. ولذلك، يمكن لقرار إنشاء بعثات متكاملة في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام أن يزيد إلى أقصى حد وبصورة واضحة تماما التأثير على أرض الواقع وأن يركز الجهود على أهم المجالات المفيدة لبناء السلام.

وتستفيد استجابة لجنة بناء السلام والتفاعل بين اللجنة ومجلس الأمن من الاحتفاظ بدرجة من المرونة. ويجب تمييز لجنة بناء السلام وتكييفها على احتياجات مختلف بلدان بعد انتهاء الصراع، التي تمر بمراحل مختلفة لبناء السلام. ولذلك، فإن الحالة الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى حالة مختلفة تماما عن الحالات الثلاث السابقة لها، بمعنى أن وجود عملية لحفظ السلام ما زال أمرا لا غنى عنه في هذه المرحلة.

ولذلك أود، بصفتي الوطنية، أن أدعو إلى أن تستبدل العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في نهاية ولايتها بقوات القوة العسكرية المقبلة التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار تعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في شمال شرق البلد.

وأود أن أتكلم بصفتي رئيس تشكيل جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى عكس زملائي، فإنني أتولى رئاسة تشكيل لم يتم التطرق له سوى بصورة موجزة – ولسبب وجيه – في التقرير الذي يشكل أساس مناقشتنا اليوم (S/2008/417). ولم يتخذ القرار بإضافة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام سوى في نهاية عام ٢٠٠٨، وعقد الاجتماع الرسمي الأول لتشكيل جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢ تموز/يوليه. ولذلك لي ميزة التطلع إلى المستقبل. ونظرا لأن جمهورية أفريقيا الوسطى هي البلد الرابع المدرج في جدول أعمال اللجنة، تتاح لنا الفرصة لإسناد أعمالنا إلى تجارب أسلافنا.

إن تحديات بناء السلام تحديات هائلة. ولذلك السبب قادتنا المناقشة بين تشكيلنا وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التركيز على عدد محدود من الأولويات. وبعد زيارتي للميدان في تموز/يوليه الماضي، حددنا معا ثلاث مجالات ذات أولوية لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. والمجال الأول هو اصطلاح قطاع الأمن، وهو يعني الإصلاح العميق للمؤسسات الأساسية لاستقرار دولة ديمقراطية، الذي يشمل، في رؤية جمهورية أفريقيا الوسطى، التي نشاركها بوصفنا الرئيس، إيلاء تركيز على تسريح الجماعات السياسية – العسكرية ونزع سلاحها وإعادة إدماجها.

والمجال الثاني هو الحكم الرشيد وسيادة القانون. ويمثل هذان تحديا هاما في بلد مبتلى بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهياكل للديمقراطية ما زالت غير مكتملة، وثقافة إدارية بحاجة إلى التحديث، وخدمات للدولة بحاجة إلى إيصالها بشكل أفضل إلى السكان المقيمين خارج العاصمة.

والمجال ذو الأولوية الثالث هو تحديد محاور التنمية، الذي تتمثل أهدافها الثلاثة في إعادة بسط سلطة الدولة على كامل الأرض من خلال إنشاء هيكل لا مركزي، وتنشيط الاقتصاد وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات العامة في المناطق المكتظة بالسكان.

في السنوات الأخيرة، عملت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إعادة الاستقرار في جميع أنحاء البلد وإطلاق عملية المصالحة الوطنية. وولد ذلك لدى المجتمع الدولي الأمل في استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات المقبلة، فضلا عن تجديد الثقة في الإرادة السياسية للأطراف المعنية في البلد.

وتجسدت الملكية الوطنية بالفعل في تحديد الأولويات الوطنية. ونحن نرحب بالتزام الحكومة بجعل التدريب جزءا هاما من جهودها التي ستبذلها في المستقبل. وينبغي أن تنطلق عملية الحوار السياسي من جديد وأن تشمل كل المجموعات المسلحة والجهات الفاعلة السياسية، لكي يتسنى إعادة إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد حقا. ولذلك، فمن ناحية، يتعين على اللجنة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة، ومن ناحية أخرى، يجب على الحكومة أن تظهر إرادة سياسية حقيقية لكي يتسنى بناء السلام الدائم معا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وختاما، أود أن أشيد بقيادة السفير تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام ، الذي نجح في التنشيط اللازم لعمل اللجنة خلال السنة الثانية من عمرها. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام، وأن

أشكر السيدة كارولين ماكاسكي على التزامها. وأود أن أعرب أيضا عن استعدادنا للتعاون الكامل مع السيدة جين هول لوت، الأمين العام المساعد الجديد لدعم بناء السلام.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير تاكاسو على قيادته. وأود أيضا أن أشكر رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في لجنة بناء السلام، التي يسرت عمل اللجنة في الميدان وفي نيويورك. كما يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالأمين العام المساعد جين هول لوت، ويتطلع إلى العمل معها بشأن هذه المسألة الهامة.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة عمل لجنة بناء السلام. فلا يمكن ولا ينبغي أن تكون أي وظيفة أكثر أهمية منها لعمل الأمم المتحدة. واليوم، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، كان إنشاء لجنة بناء السلام قبل عامين استجابة هامة، لكنها كانت أولية لمعالجة ما أطلق عليه الأمين العام السابق كوفي عنان الوسط المفقود بين حفظ السلام والتنمية المستدامة. ولئن كان التقدم المحرز أبطأ مما كنا نأمل، إلا أن اللجنة تفي اليوم بالتزاماتها في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. فقد يسّرت بروز شركاء مانحين جدد وحفزت مزيدا من التنسيق والحوار الصريح بشأن الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار التي غالبا ما تسهم في العودة المأساوية إلى الصراع. ونحن نرى أنه يمكن للجنة بناء السلام، في نهاية المطاف، أن تؤدي دورا هاما في أنشطة بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال المساعدة على حشد الموارد اللازمة عندما تقوم الحاجة الماسة إليها فور توقف الصراع، وبعد ذلك ، عن طريق ضمان استدامة بناء السلام. ولذلك ، يتعين تعزيز أساليب عمل لجنة بناء السلام كيما تكون فعالة إلى أقصى درجة ممكنة. ونحن نتطلع إلى مناقشة دور لجنة بناء السلام في الإنعاش المبكر، كما ذكر الأمين العام في تقريره.

أما النقطة الثانية، فهي أن بناء السلام يجب أن يكون ركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة وأن يحظى بالأولوية في منظومة الأمم المتحدة برمتها. وينبغي لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة وكل صناديقها وبرامجها الرئيسية أن تراعي الطابع الشامل لبناء السلام. ويجب أن يبدأ بناء السلام في الأيام الأولى للتدخل الإنساني، وأن تصاحبه الجهود الرامية إلى بناء القدرات لاستعادة وظائف الدولة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما يجب أن يكون مصحوبا بالدعم لترميم البنية التحتية وجني عوائد السلام بسرعة، ويشمل ذلك توفير فرص العمل للشباب والمُسَرَّحين. وينبغي للجنة بناء السلام أن تسخر اختصاصات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومن خلال تمتعها بصلاحية عقد الاجتماعات، أن تسعى إلى إدماج أعمال حفظ السلام والتنمية والتدخل الإنساني. وينبغي لها أيضا أن تشجع برامج الأمم المتحدة وصناديقها والجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية على تقديم دعم أفضل للجهود المبذولة في الميدان من خلال الحوار الشامل وأفضل الممارسات الإبداعية وتحسين التنسيق، وبطبيعة الحال، التمويل وبناء القدرات المعززين.

وكنقطة أخيرة، أود أن أقول إنه ينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا ضرورة معالجة المسائل الأخرى المتعلقة بالإنعاش المبكر بالترادف. وتشمل تلك المسائل تعزيز دور الممثل الخاص للأمين العام بمنحه السلطة والموارد اللازمة لتنسيق استجابة وكالات الأمم المتحدة والاستجابة الدولية الأوسع. وسنحتاج أيضا إلى إعادة هيكلة صندوق بناء السلام لتوفير قدر أكبر من المرونة في اختيار الشركاء المنفذين وسرعة الصرف في الحالات التي تعقب انتهاء الصراع فورا.

إن العمل الذي نضطلع به جميعا في لجنة بناء السلام بالغ الأهمية. ويقتضي بناء السلام الدائم والمستدام تركيزا طويل الأجل. وذلك هو بالضبط السبب في أننا جميعا هنا، لضمان أن نستمر في التركيز وأن نحسّن قدراتنا. وإذا ما أُنيطت بالأمم المتحدة الولاية الصحيحة واختيرت القيادة المناسبة ووفرت الموارد الملائمة فإنها ستؤدي دورا فريدا ولا غنى عنه في مساعدة مجتمعات ما بعد الصراع على إيجاد موطئ قدم لها على طريق السلام والازدهار. ويجب علينا أن نعقد العزم على تطوير قدرات بناء السلام اللازمة لتنفيذ ولايتنا وتعزيز السلام والأمن الدوليين وتحسين احتمالات النجاح في حالات ما بعد الصراع.

السيد ترزي دي سانت آجاتا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي إذ أخذت الكلمة، أن أشكر السفير تاكاسو، الممثل الدائم لليابان ورئيس لجنة بناء السلام، على تقريره.

توفر مناقشة اليوم لنا فرصة مفيدة لتقييم العامين الأولين من أنشطة لجنة بناء السلام وعلاقتها مع مجلس الأمن. أنشئت لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ لسد الفجوة بين حفظ السلام وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع عن طريق تحقيق الاتساق بين الجهود الرامية إلى إنعاش البلدان الخارجة من الصراع. وذلك هو السبب في اتخاذ القرار بأن تكون لجنة بناء السلام هيئة استشارية ليس للجمعية العامة فحسب، وإنما لمجلس الأمن أيضا.

وقد بدأت اللجنة بتوقعات واقعية، حيث لم يكن مدرجا في جدول أعمالها للسنة الأولى سوى بلدين، حتى تتمكن من وضع آليات فعالة قبل الشروع في مهام أكبر. وبوسعنا الآن أن نقول إن النتائج كانت مرضية. فالبلدان المدرجة في جدول الأعمال تسير على درب واعد نحو تحقيق الاستقرار، على الرغم من بعض الصعوبات. وتم الاتفاق على ثلاث استراتيجيات متكاملة بمشاركة نشطة من البلدان المعنية، وفقا لمبدأ الملكية الوطنية الذي يُعد حجر زاوية.

إن لجنة بناء السلام عنصر واحد في ثالوث. والعنصران الآخران هما مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وتتمثل مهمة الصندوق في سد الفجوة الحاسمة، وهي فجوة قد تنشأ لكون أنه حتى عند تعبئة مجتمع المانحين على وجه السرعة، فقد يستغرق إنشاء آليات فعالة لتوجيه الموارد نحو تحقيق الاستقرار والانتعاش وقتا طويلا. ولذلك، يثلج صدورنا أن نرى دليلا واضحا على التزام الجهات المانحة، وهو أن الصندوق قد تجاوز هدف الـ ٢٥٠ مليون دولار الذي حُدد في عام ٢٠٠٥. ونشجع الأمين العام على مواصلة عمله لجعل الصندوق أداة مرنة وفعالة. كما نشجعه على توفير الموارد الكافية لمكتب دعم بناء السلام حيث أن جدول أعمال لجنة بناء السلام آخذ في الاتساع. ومهما ركزنا على أهمية المكتب فلن نجزيه حقه. فهو يزود اللجنة بالتحليلات والأدوات اللازمة لوضع الاستراتيجيات الفعالة وتعزيز المشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة.

وشارك مجلس الأمن بنشاط في دراسة طلبات البلدان لإدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وتابع المجلس عن كثب أنشطة اللجنة خلال العامين الماضيين. ونرى أن ذلك التعاون يمكن تكثيفه عن طريق تحديد الصلات بين استراتيجيات لجنة بناء السلام الخاصة ببلد ما وقرارات مجلس الأمن والتحليلات بشأن السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تحسين إدماج أنشطة اللجنة في عمل المجلس.

إن الولاية المناطة بأي عملية لحفظ السلام ليست سوى الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقرار في بلد ما. ويجب أن يراعى في نطاق الولاية وطبيعتها الخطوات الأخرى التي ينبغي اتخاذها. وينبغي ألا ينظر إلى حفظ السلام بعد الآن على أنه إجراء مؤقت لسد الثغرات يهدف إلى مجرد مراقبة

وقف إطلاق النار أو تنفيذ اتفاق للسلام. بل ينبغي أن ينظر إليه باعتباره استثمارا طويل الأجل في السلام ومرحلة أولى حاسمة في مشاركة المجتمع الدولي.

ويتعين على لجنة بناء السلام إقامة تعاون وثيق وفعال مع منظومة الأمم المتحدة برمتها، وفي المقام الأول مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك يشكل الاتساق على نطاق المنظومة فرصة فريدة لتعزيز فعالية استراتيجيات اللجنة في الميدان وسد الثغرات خلال عملية الانتقال من بناء السلام إلى تحقيق التنمية.

وأود أن أختتم بياني بالتركيز على جدول أعمال لجنة بناء السلام. فالبلدان المدرجة في جدول أعمالها حتى الآن هي من أفريقيا. وعلى الرغم من أن غالبية الصراعات تقع هناك بالفعل، لكي تكون اللجنة أداة عالمية حقا فيجب أيضا أن تنظر في مناطق أخرى. عليها أن توسع نطاق رؤيتها حتى تصير أكثر أدوات بناء السلام موثوقية في العالم. وقد أثبت الزمن أنه يمكننا أن نرقى إلى مستوى هذه التحديات.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على إجراء هذه المناقشة بشأن تقرير لجنة بناء السلام وأن أشكر اللجنة على تقريرها السنوي الثاني. كما نود أن نتقدم بالشكر للسفير يوكيو تاكاسو، ممثل اليابان، على ملاحظاته وأن نشيد بعمل لجنة بناء السلام، والرؤساء الحاليين والسابقين للتشكيلات القطرية الأربع والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

لقد أعرب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/16) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، عن نيته دعم جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ونؤمن بأن دعم بناء السلام ينبغي توفيره لتلك البلدان في مرحلة مبكرة، لا سيما عندما ينشىء المجلس أو يجدد ولايات بعثات تقودها الأمم المتحدة من خلال قراراته. ويمكن لتلك الخطوة البالغة الأهمية أن تكفل إدراج دعم بناء السلام في بعثة من بعثات الأمم المتحدة.

ونرى أنه كلما ازداد إدراج مفهوم دعم بناء السلام، على نحو مجد، في ولاية بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة كلما تزايدت فرص تحقيق المجالات ذات الأولوية لتوطيد السلام على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. ويتمثل العنصر الأساسي لتلك الممارسة في إجراء مشاورات وثيقة مع البلد المتلقي والمساهمين المحتملين، والأمانة العامة. ومجلس الأمن هو أيضا محفل مناسب لتوفير التوجيه بشأن الجوانب السياسية والأمنية لأنشطة بناء السلام.

غير أن التحدي هو في الكيفية التي يمكن بها الربط، على نحو فعال، بين هذه الجوانب والعناصر الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لجهود بناء السلام، وعلى النحو الذي تتوخاه هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ولذلك يعتقد وفد بلدي أنه يمكن للجنة أن تقوم بدور هام للغاية باعتبارها همزة وصل لربط العناصر السياسية والأمنية التي يتناولها المجلس بالجوانب الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية التي يركز عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، يمكن وضع ذلك النهج بمشاركة نشطة وفعالة من اللجنة مع غيرها من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والوكالات المعنية الأخرى. وعلى الصعيد العملي، يمكن أن يُستمد ذلك النهج من تفاعل التشكيلات القطرية بصورة منتظمة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأفرقتها القطرية المعنية. وسيؤدي ذلك الأمر إلى تحسين الاتساق والتكامل بين أهداف ونتائج منظومة الأمم المتحدة.

وتظل مسألة التنسيق حاسمة، بالنظر إلى وجود العديد من المؤسسات والموارد. ومن خلال إمعاننا النظر في الكيفية التي يمكن بها إجراء التنسيق داخل الأمم المتحدة وبينها وبين الأطراف الفاعلة الأخرى، سنستخدم تلك الموارد بصورة أكثر فعالية وسنضع عملية أنجع. وينبغي للأمم المتحدة ذاتها أن تواصل الاضطلاع بدور ريادي في مجال تنسيق الجهود الدولية في حالات ما بعد الصراع.

ويمكن لمجلس الأمن، من جانبه وباعتباره جزءا من منظومة الأمم المتحدة، أن يقوم بدور هام في تعزيز التنسيق وتوزيع المهام بصورة مناسبة على مستوى أجهزة الأمم المتحدة. ويمكنه أن يكفل الأهمية العملية للنصائح التي تسديها لجنة بناء السلام، والتي تظل ضرورية للبلدان المدرجة في جدول أعمال كلا الجهازين ولحل جوانب بناء السلام المتصلة بالأمن. وسيُمكن إيجاد أفضل التلاحم بين الجهازين من توضيح وتحديد الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

وينبغي أيضا أن نستمر في تعزيز التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ويكتسي ذلك الأمر أهمية حاسمة لأن المجلس هو الذي يصوغ رسائل الإحالة الموجهة إلى اللجنة. كما يشكل ذلك التعاون أساسا تقوم اللجنة بناء عليه بتحديد تحديات وأولويات السلام والمخاطر التي تواجهه في بلد معين من البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي أيضا تشجيع المزيد من التعاون بين اللجنة والمجلس في مجال أنشطة تبادل المعلومات المتصلة ببناء السلام.

والمعلومات التي تجمعها لجنة بناء السلام ويتلقاها مجلس الأمن يجب أن تكمل بعضها بعضا وأن تُدمج لتشكل أساسا لاتخاذ قرارات سليمة بشأن أنشطة بناء السلام. ولسد أي ثغرة من الثغرات، ينبغي زيادة التلاحم وتعزيز التواصل بصورة كبيرة بين المجلس واللجنة.

ومن الضروري بشكل مماثل تحقيق التلاحم بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والأمر الذي يكتسي أهمية خاصة هو الربط بين بناء السلام والاستقرار السياسي والتعافي الاجتماعي والاقتصادي والمسائل الإنسانية، والذي من شأنه أن يشكل الأساس للقيام بأنشطة إنمائية طويلة الأمد. وفي ذلك الصدد، وكما ينص البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2007/42) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ينبغي أن تظل لجنة بناء السلام محفلا للتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ما يتعلق بحالات ما بعد الصراع.

ويقر وفد بلدي بأن لجنة بناء السلام تخرج بخطى ثابتة من مرحلة النشوء. غير أن عملها غير معروف جيدا وبصورة خاصة للجماهير على نطاق أوسع، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات المجتمع المدني، والتي أقر المجلس بدورها وإسهامها في جهود بناء السلام. وباعتبار المجلس أحد الطرفين المشاركين في إنشاء لجنة بناء السلام، لذلك ينبغي أن يساعد على إبراز عمل اللجنة وتعزيز توعية الجمهور به من خلال إدراج عملياتها ونتائجها في مختلف أنشطته.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على أن إندونيسيا، من جانبها، ستواصل تقديم الدعم والإسهام في الجهود الرامية إلى وضع نهج متكامل ومتسق لبناء السلام، يستند إلى أبعاد الأمن والديمقراطية والتنمية، وتعزيز التوعية بأهمية تلك المسائل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الممثل الدائم لليابان، السفير تاكاسو، على جهوده في التوطيد المؤسسي لدور لجنة بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وتثبت تجربة السنة الثانية من وجود اللجنة أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء إلى البلدان الخارجة من الصراع قد واجهت تعقيدات كبيرة في مجالات بناء القدرة الوطنية في البلدان المتلقية، وتنسيق وتناغم جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المشاركة في عملية بناء السلام.

إن تقييمنا للسنة الثانية من عمل اللجنة إيجابي. فقد أُحرز تقدم كبير في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو. وتم البدء بالعمل بشأن تحديد أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن إحدى أكبر منافع لجنة بناء السلام هي إقامة حوار مباشر مع الحكومات الوطنية، وبالتالي كفالة اضطلاعها بأدوارها الريادية وبمسؤوليتها عن عملية بناء السلام. ونرى أن الهدف الرئيسي للجنة بناء السلام في المرحلة الراهنة هو إحراز التقدم الممكن على الصعيد القطري من خلال تنسيق تنفيذ استراتيجيات بناء السلام وآليات الرصد والتعقب تحت قيادة الحكومات المعنية.

ونلاحظ بصفة خاصة التقدم المحرز في الترتيب لإجراء حوار منتظم بين اللجنة ومجلس الأمن بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال الجهازين. ونؤمن بأن الممارسة المتمثلة في دعوة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان محددة إلى جلسات المجلس قد أثبتت قيمتها العملية. ونود في المستقبل، أن ننظر في إمكانية عقد تلك الجلسات بشكل مفتوح، وذلك من أجل كفالة إجراء حوار تفاعلي بشأن مسائل بناء السلام في تلك البلدان.

كما نعتقد أنه من الهام كفالة التبادل المكثف للمعلومات في إطار اجتماعات منتظمة بين رئيس اللجنة ورئيس مجلس الأمن، والتعاون من أجل التكامل بين الجهازين في صياغة وثائق الهيئتين.

وينبغي أيضا أن نواصل الحوار بشأن مسألة إضافة مرشحين جدد إلى جدول أعمال اللجنة، مع مراعاة الاحتياجات الحقيقية لبلد معين إلى المساعدة الدولية في مرحلة ما بعد الصراع، والتقدم الذي تحرزه اللجنة في البلدان قيد نظرها - على اعتبار أن اللجنة ليست مصدرا إضافيا للتمويل - والأهم من ذلك كله، وضع آلية معنية بالتنسيق والتشاور. علاوة على ذلك، نعتقد أنه سيكون من المناسب خلال العام القادم أن نبدأ بمناقشة المعايير، بما في ذلك الجداول الزمنية، لرفع البلدان من جدول أعمال اللجنة.

وبطبيعة الحال، ينبغي استمرار تعزيز العلاقات العضوية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن بالتوازي مع إجراء الحوار بين اللجنة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى هيئات وبرامج وصناديق أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومجتمع المانحين والمنظمات الإقليمية. وينبغي أن تولي اللجنة مزيدا من الاهتمام لتلك المسائل.

ونرى أنه يتعين على اللجنة، خلال عامها الثالث، أن تعزز دورها التنسيقي في تلك المجالات التي تتطلب مزيدا من اهتمام المجتمع الدولي، عن طريق مواءمة أنشطتها مع الآليات القائمة لتقديم المساعدة، وفي المقام الأول، داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويعتمد ذلك، من نواح كثيرة، على تعزيز مركز مكتب دعم بناء السلام داخل الأمانة العامة. وفي ذلك الصدد، نتطلع بكل أمل إلى الرئيسة الجديدة للمكتب، السيدة جين هول لوت. ونرحب بوجودها هنا اليوم في مجلس الأمن.

ونتوقع أن يضطلع كل من لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بدور نشط في إعداد تقرير الأمين العام عن الإنعاش المبكر وبناء السلام بعد الصراع، كما يُستنتج من جلسة مجلس الأمن المعقودة في أيار/مايو برئاسة المملكة

المتحدة. وينبغي أن يأخذ التقرير في الاعتبار خبرة اللجنة في المسائل المتعلقة بزيادة تنسيق أنشطة بناء السلام، وبناء القدرات المدنية للدول المتلقية والشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، وآليات تمويل الإنعاش المبكر.

وخلال العام القادم، سيتعين على اللجنة أيضا أن تركز على تحليل الدروس المستفادة من عملية بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من المهم تحسين كفاءة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ويمكن أن يكون للسياسات والمناقشات الاستراتيجية داخل اللجنة التنظيمية قيمة عملية أيضا. ومع ذلك، ينبغي ألا تقوض ولاية الفريق العامل أو أن تؤدي إلى تطوير أية قواعد عقائدية في مجال بناء السلام والتأهيل بعد انتهاء الصراع.

كما ينبغي أن تركّز اللجنة على تعبئة الموارد الإضافية من المانحين، لا سيما عن طريق إدماج المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، وصناديق القطاع الخاص، والصناديق الاستئمانية، في عملها. ونولي أهمية كبيرة لصندوق بناء السلام بوصفه أداة حفازة للتمويل في حالات الطوارئ، يمكنه أن ييسر تعبئة المزيد من آليات المعونة المستدامة. ونعتقد أن الوقت مناسب لاستعراض نظامه الداخلي، وفي ذلك الصدد، نتوقع تقديم مقترحات عملية من جانب الأمانة العامة من أجل البدء بالنظر في المسألة في الجمعية العامة.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم اليوم هذه المناقشة الهامة التي نرحب بها أيما ترحيب. وأقول ”نرحب بها“ لأن بناء السلام يكمن في صميم أعمال مجلس الأمن. إن المناقشة المواضيعية التي عقدناها هنا في أيار/مايو، والتي أشار إليها الزملاء، بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، قد أبرزت أوجه القصور في جهود تحقيق الاستقرار والإنعاش المبذولة هنا، ولا سيما في أعقاب انتهاء الصراع مباشرة.

كما أبرزت تلك المناقشة التي جرت في أيار/مايو الماضي الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، ولا سيما في المحافظة على المشاركة الدولية لضمان ألا تعود تلك البلدان القهقرى إلى الصراع. وتتيح لنا السنة القادمة الفرصة لكي نعالج بشكل جماعي الثغرات الحرجة التي ما زالت تعوق الجهود التي نبذلها في بناء السلام.

واسمحوا لي، أولا، أن أشيد بالعمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام طوال العام الماضي. وأود أن أشير بوجه خاص إلى روح القيادة التي تحلى بها زميلنا، السفير تاكاسو، ممثل اليابان ورئيس لجنة بناء السلام، وأيضا الأدوار الرئاسية التي اضطلع بها زملاؤنا من بلجيكا والبرازيل والسلفادور وهولندا والنرويج والسويد. وينبغي أن أشكر مكتب دعم بناء السلام على دوره، ونرحب بحرارة بتعيين السيدة جين هول لوت في منصب الأمين العام المساعد.

ويصف التقرير السنوي إنجازات لجنة بناء السلام، والتحديات التي ما زلنا نواجهها. وطوال العام الماضي، استمعنا في هذا المجلس إلى إحاطات إعلامية عن الاتجار بالمخدرات، والانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن والعدالة، والعدالة الانتقالية، والإصلاح الزراعي. ولمساعدة بلد ما على الخروج من الصراع والانتقال إلى الاستقرار المستدام، يتعين تكرار تناول جميع تلك المسائل. وكما قال السفير تاكاسو، يتعين أن تضمن لجنة بناء السلام إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع.

وأتطلع إلى مواصلة قيام لجنة بناء السلام بتقديم إحاطات إعلامية بشأن الأوضاع في البلدان الأربعة المدرجة على جدول أعمالها، وتقديم المشورة بشأن ما يتعين على المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخاذه من إجراءات. ولتحقيق ذلك، يحدوني الأمل في أن تستمر الممارسة المتبعة بشأن عقد اجتماعات شهرية بين رئاسة اللجنة ورئاسات مجلس الأمن، لضمان توافق أعمالنا ذات الصلة.

ومن المهم ألا يصبح التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام مجرد نهج آلي. من الضروري أن نتحلى باليقظة إزاء الأخطار الجديدة التي تهدد بناء السلام، وأن نتصدى لها بسرعة. ويشمل ذلك أن نكون يقظين إزاء الآثار المترتبة على أزمة ارتفاع أسعار النفط والغذاء، وما قد يترتب على الأزمة المالية الحالية من آثار على جهود بناء السلام.

كما ينبغي أن نكون أكثر ابتكارا في طلب المشورة والدعم من لجنة بناء السلام. وحتى الآن، كان مجلس الأمن نشطا في رد فعله بشكل كبير. فقد أحال إلى اللجنة تلك البلدان التي طلبت أن تُدرج في جدول أعمال اللجنة فحسب، ولكن يمكن أن يتخذ مجلس الأمن واللجنة زمام المبادرة ويستكشفان — بموافقة البلدان المعنية — مدى إمكانية إسراع اللجنة بتعبئة الموارد للمساعدة على التصدي لخطر جديد يهدد جهود الإنعاش في بلد ما قد لا يكون مدرجا في جدول الأعمال الرسمي للجنة.

أخيرا، نتطلع إلى أن توفر لجنة بناء السلام آراءها لتضمينها في تقرير الأمين العام المطلوب في المناقشة التي دارت في ٢٠ أيار/مايو حول كيفية قيام الأمم المتحدة بتحسين الدعم الذي تقدمه في مرحلة الإنعاش المبكر. ويتيح التقرير فرصة لمنظومة الأمم المتحدة لمعالجة الثغرات في القيادة، والقدرات المدنية الممكنة النشر، والتمويل المتاح السريع، التي تعرقل العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي بشأن الإنعاش المبكر حاليا. وسيكون المحك هنا ما إذا كنا نستطيع، بمرور الوقت، أن نخفض نسبة الصراعات التي تندلع من جديد بعد مرور خمس سنوات على التوصل إلى اتفاق سلام، من مستواها الحالي الذي يبلغ ٣٠ في المائة.

ولكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد. ففي المناقشة التي دارت بشأن الوساطة وتسوية النزاعات والتي ترأسها السيد كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، لاحظنا أن اتفاقات السلام قد تداعت بسبب الافتقار إلى وجود خطة للتنفيذ، ولأننا لا نملك الروابط السليمة بين عمليات الوساطة ومرحلة الإنعاش وبناء السلام الحرجة. وفي حين تُلتمس التقارير المنبثقة عن المناقشات المختلفة لمجلس الأمن، من الحتمي أن نوجد تماسكا عبر أطياف الصراع، حتى يمكن إبرام اتفاقات سلام فعالة وتنفيذها وإدامتها.

السيد لي ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة الهامة. وأهنئ الأمين العام المساعد الجديد ورئيسة مكتب دعم بناء السلام، السيدة جين هول لوت، وأرحب بها، وأؤكد لها تعاون بلادي الكامل. وأشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير يوكيو تاكاسو، ممثل اليابان، على حضوره وعرضه التقرير السنوي للجنة.

لقد شدد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على ضرورة اتخاذ نهج منسّق ومتماسك ومتكامل إزاء بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء الصراعات، بهدف تحقيق السلام الدائم في العالم. والهيكلية الجديدة لبناء السلام بالأمم المتحدة، التابعة للجنة بناء السلام، أي صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، تعمل بوصفها آلية مؤسسية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع نحو تحقيق إنعاش وتعمير اقتصاديين مستدامين.

ونرحب بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام في تنفيذ ولاياتها ومهامها الأساسية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)،

ولا سيما في مجالات مثل تعزيز التفاعل مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية؛ وتعزيز الوعي العام وأنشطة التوعية؛ وتوفير استراتيجية وسياسات إرشادية بشأن بناء السلام؛ وإنشاء آليات الرصد والتتبع للاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام؛ وتنظيم إيفاد بعثات ميدانية إلى البلدان قيد الاستعراض.

وكما ذكر الأمين العام، فقد أحرز صندوق بناء السلام تقدما جديرا بالتنويه في توفير المساعدة للبلدان في المراحل المبكرة من تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وفي تعبئة المزيد من موارد المعونة المستدامة، التي ترد في التبرعات التي تعهد بها ٤٤ مانحا والتي تزيد على ٢٦٩ مليون دولار، بالإضافة إلى تشغيل ٣٧ مشروعا لبناء السلام في ١١ بلدا.

يشير وفد بلادي مع الارتياح إلى النتائج الملموسة التي حققتها سيراليون وبوروندي، وهما أول بلدين تدعمهما لجنة بناء السلام، في المجالات الحرجة للتحضير للانتخابات المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وعمالة الشباب، وتفعيل سيادة القانون وإصلاح الإدارة العامة. ويمكن تسليط الضوء أيضا على إنشاء التشكيلات القطرية المخصصة لغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا، بالإضافة إلى النظر في طلب كوت ديفوار بخصوص إدراجها في جدول أعمال اللجنة.

بالرغم من هذه الإنجازات، يشاطر وفد بلدي الآخرين رأيهم بأن لجنة متطورة لبناء السلام سوف تستمر في مواجهة مجموعة كبيرة من التحديات. فالصراعات التي يطول أمدها والاختلال الاقتصادي العالمي الذي يزداد سوءا وأزمة الطاقة والغذاء ونقص الموارد الطبيعية وتزايد الكوارث وانتشار الأوبئة أمور تؤثر سلبا على الجهود الجماعية الدولية لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. وأمام لجنة بناء السلام مهمة صعبة هي تحسين أساليب عملها ونظامها الداخلي المؤقت وترشيد علاقاتها المؤسسية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والكيانات من خارج الأمم المتحدة، ومع تشكيلات اللجنة والتوصل إلى توافق واضح في الآراء بشأن مفاهيم بناء السلام وأولوياته.

ومن جهة أخرى، لم يطور صندوق بناء السلام إمكاناته الكاملة بعد بسبب غياب إحراز تقدم ملموس في حل المسائل الاستراتيجية والإدارية مثل المعايير لانتقاء البلدان المستفيدة، والأطر الزمنية لصياغة المشاريع واعتمادها وطاقة الحكومات المحلية الاستيعابية ماليا ومؤسسيا، وأهلية البلدان لتلقي تمويلات متعددة من تلك المخصصة للطوارئ وقوة للتعبئة التي يملكها الصندوق. ونحن نتطلع إلى عملية عام ٢٠١٠ المقررة لاستعراض العمل الإجمالي للجنة بناء السلام، ونأمل بتطوير الدروس القيمة والممارسات وأساليب التعاون، ليس في سبيل منع البلدان المعنية من العودة إلى الصراع فحسب، ولكن أيضا لتعزيز قدرة الإنذار المبكر إزاء التنبؤ بالصراعات المحتملة وإشراك المجتمع الدولي في التصدي لها.

وبينما تدخل لجنة بناء السلام عامها الثالث من العمل، يظل الطريق طويلا لمساعدتها على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة ولتصبح بحق إحدى الأدوات الدولية لتنسيق أنشطة بناء السلام. وعلى اللجنة، إضافة إلى تحديد علاقاتها المناسبة مع هيئات وكيانات منظومة الأمم المتحدة، أن تعزز تفاعلها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في جهود مشتركة لتحسين تنسيق العمل وتكامله وتقاسمه.

إن تحسين التفاعل بين مختلف الأطراف ذو أهمية حيوية. ويجب الاستفادة على أكمل وجه من الخبرة الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات والوساطة وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية والانتخابية وإعادة البناء والتنمية المستدامة، وإقران ذلك بإسهامات مختلفة من

الحكومات المحلية ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية لزيادة التأثير في الميدان إلى أقصى حد، وتجنب احتمال تكرار الجهود وتداخلها.

وعلى اللجنة أن تعزز دورها من خلال تحسين استراتيجيات بناء السلام المتكاملة وإعداد آليات رصد ومتابعة فعالة بهدف أن تكون انعكاسا كاملا لأولويات البلدان المستفيدة على مستوى التنمية وإعادة البناء الاجتماعي – الاقتصادي والمزايا النسبية والالتزامات العملية للمانحين الدوليين وتجنيب الحكومات الوطنية الأعباء غير الضرورية.

إننا ندرك إمكانية ضلوع اللجنة في أنشطة مختلفة بموجب سياقات مختلفة لما بعد الصراعات، وبأن نهجا شاملا خاصا بكل بلد هو بالتالي ضرورة. ويؤمن وفد بلدي بأن إجراء تحسينات إضافية على جدول أعمال التنمية ولا سيما بالنسبة إلى تخفيف الفقر وتحقيق التعليم والتدريب وإعادة التأهيل الريفي والزراعي وإصلاح القطاع الخاص وبناء القدرات سيساعد في معالجة جذور أسباب الصراعات ويعضد الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي ويوفر إطارا من أجل تحقيق سلام دائم وإعادة بناء مستدام. وعلى اللجنة أيضا أن تعزز الملكية الوطنية والمشاركة في مراحل عملها كافة.

وفي التحليل النهائي، فإن هدف بناء السلام الشامل هو تمكين البلدان الخارجة من الصراع من بناء قدراتها المستقلة ومواردها المحلية لتحقيق السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام ذاتيا. ويكون الشعب في تلك الظروف هو القوة المحركة والمستفيد الأكبر. ويجب تنفيذ الدور التكميلي للخبرة والمساعدة الدوليين، مع المراعاة الكاملة لاستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ومع أخذ خصوصيتها ومصالحها بعين الاعتبار.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري يا سيدي أن أشكركم لتنظيمكم هذه المناقشة بشأن بناء السلام، وهو موضوع ازداد تناولنا له في المجلس. وأود أيضا أن أرحب بسفير اليابان بيننا، السيد تاكاسو، الذي يترأس بعزم وحزم أعمال لجنة بناء السلام، كما أشكر سفراء بلجيكا والبرازيل والسلفادور وهولندا والنرويج والسويد لعملهم في اللجنة بتشكيلاتها المختلفة، ولجهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق القيمة المضافة للجنة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أرحب أيضا بدور مكتب دعم بناء السلام وأن أشكر الأمين العام على دعمه لذلك المكتب، وأن أشكر بالطبع، السيدة كارولين ماكاسكي، التي وضعت اللبنات الأولى لهذا الصرح، والسيدة هول لوت، التي اضطلعت مؤخرا بمهامها، ونحن نتمنى لها كل التوفيق. اسمحوا لي أيضا أن أعلمها بأنها تستطيع التعويل على دعم فرنسا والاتحاد الأوروبي الكامل لها.

كذلك يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن مسألة تحقيق الاستقرار بعد الصراعات هي في قلب تفكير الاتحاد الأوروبي وأولوياته، وهي المسألة التي انبثقت عن مؤتمر قمة ٢٠٠٥ والأهداف الأوسع التي نعمل على تحقيقها منذ ذلك الوقت، ولا سيما مطلب الأمين العام، بناء على طلب من مجلس الأمن، تقديم حل أكثر تنظيما وسرعة وفعالية لمواجهة التحديات الناتجة عن الصراعات والأوضاع الناشئة عن الأزمات.

لقد أظهرت لجنة بناء السلام تقدما واعدا خلال السنة الثانية من وجودها. وزاد المجتمع الدولي من تركيزه على البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. فبالنسبة إلى البلدين الأولين المدرجين في جدول أعمالها، أي بوروندي وسيراليون، يقوم تنفيذ استراتيجية بناء السلام على برنامج

عمل واضح للأشهر القادمة. وقد ازداد التنسيق على أرض الواقع. وتتحدث الأطراف السياسية الوطنية المختلفة في ما بينها، بما في ذلك المجتمع المدني وشركاء من القطاع الخاص ومانحون مختلفون، وهم يحاولون تنفيذ خارطة طريق مشتركة.

وفي ذلك السياق، نشعر بأنه من الضروري إبراز اللجنة وتعزيز قدرتها على التدريب والتأثير. ومن المذهل أن البلدان التي سوف تستفيد فعليا من المساهمة في اللجنة لا تزال تتردد في القيام بذلك. إننا نحتاج إلى المزيد من الجهود للتواصل، وخاصة في ما بين المنظمات الإقليمية. ومن الممكن أن نخطط أيضا لعقد بعض اجتماعات لجنة بناء السلام في أماكن أخرى غير نيويورك.

عندما نتحدث عن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، علينا ألا ننسى أن المشكلة ليست مجرد مسألة موارد مالية. فليس المقصود من لجنة بناء السلام أن تكون نافذة أخرى للمساعدة الإنسانية أو التنموية. ويجب حشد جميع جهود وموارد المنظومة، وأنا أفكر هنا أيضا بموارد وجهود جهات أخرى.

من الصحيح أن الأمر الرئيسي في بعض الحالات هو توسيع دائرة الدول والمنظمات التي تدعم جهود البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وجمهورية أفريقيا الوسطى مثال جيد على ذلك بشكل خاص. فهي تتيح للجنة إمكانية تطوير آلياتها لضمان تعبئة مناسبة من جانب المجموعة الدولية لبلد لطالما عانى من اللامبالاة.

يود الاتحاد الأوروبي أن يقدم بعض الاقتراحات المتعلقة بعمل اللجنة للسنوات القادمة. أولا، ينبغي لنا أن نشجع جهود مكتب دعم بناء السلام الهادفة إلى تعزيز قدرته على التصرف دعما لأعمال اللجنة. ومن ثم على اللجنة أن تحسن أساليب عملها كي تصبح أكثر فعالية واستراتيجية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإدراج بلدان أخرى في جدول أعمالها. لقد تم تطوير بعض الأدوات في السنة الماضية. وتحتاج اللجنة اليوم إلى عقد اجتماعات أقل ولكن أفضل إعدادا ، ويجب ألا نتردد في اللجوء إلى آليات التنسيق للدول الأكثر مشاركة، مثل فريق الاتصال المعني ببناء السلام في حالة غينيا – بيساو، على سبيل المثال. ويجب أيضا العمل في ما يتعلق بنقاط الدخول لانخراط اللجنة والخفض التدريجي لانخراطها وإنهائه. وينبغي إدماج عمل اللجنة في استراتيجية مجلس الأمن في أقرب مرحلة ممكنة. وبالمثل، ينبغي أن تشجع اللجنة أطراف التنمية على العمل في إطار استراتيجية سياسية وأمنية تقوم على الجهد العام لتعزيز اتساق المنظمة من خلال نظام الاتساق على صعيد المنظومة.

وأود أن أركز على مفهوم تدخل اللجنة في وقت مبكر قدر الإمكان، وهو ما أشار إليه رئيس اللجنة، ممثل اليابان الدائم، وثنّى عليه ممثل إيطاليا. ذلك النهج بالغ الأهمية لنا. بالطبع، لا يمكننا بعد الحديث عن منع الأزمات، لكن الكل يعرف أننا، من خلال التصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن الأزمات وإدارة ما بعد الخروج من الصراعات، فإننا نحسن قدرة بلد ما على ألا يتزلق إلى أزمة من جديد. والواضح لنا أن الترتيب المثالي، في الأجل الطويل، هو أن تتدخل كل مؤسسات الأمم المتحدة معا، بما فيها، بالتأكيد – نحن هنا في مجلس الأمن – عندما يجري نشر بعثة لحفظ السلام. ويحدث ذلك عندما يكون في وسعنا تحديد المكونين العسكري والمدني لبعثة ما لحفظ السلام بشكل مناسب، والتعبئة التي لا غنى عنها للطاقات الوطنية وتماسك جميع الأطراف الوطنية والإقليمية. وفي ظل هذه الظروف سنتمكن أيضا من معالجة المشاكل التي تظهر في مجلس الأمن عندما نواجه حالات مستمرة لما بعد الصراع، لدينا منها أمثلة كثيرة مدرجة في جدول أعمال المجلس. وبالتالي، إذا بدأنا مبكرا، سنتمكن من تقصير الوقت الذي نقضيه ونكون

أكثر فعالية على كل الصعد. بل وسأقترح فكرة قد تبدو غريبة، وهي أن ننشر بعثة لبناء السلام قبل أن ننشر بالفعل قوة لحفظ السلام إذا لزم الأمر وذلك لتأطير جهود تدخل المجلس بشكل مناسب.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما أنشطة لجنة بناء السلام، ويشاطر الأولويات التي اقترحها السفير تاكاسو علينا للتو. واللجنة الأوروبية منخرطة بنشاط في كل البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة حفظ السلام، حيث أن الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين إن لم يكن المانح الرئيسي على صعيد المساعدات الإنسانية، والمساعدات للميزانية، والمساعدات للتنمية. ويشترك الاتحاد الأوروبي أيضا في وضع استراتيجيات بناء السلام. ودعونا لا ننسى أن الاتحاد الأوروبي يمكنه أن يدعم أيضا النواحي السياسية والأمنية لتلك الاستراتيجيات، بما في ذلك من خلال الآليات السياسية الأوروبية للدفاع والأمن، مثلما هو الحال من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو.

وفي الختام، أود أن أقول إنه، على غرار الاتحاد الأوروبي، فإن المؤسسات المالية الدولية بدأت في تكييف أدواتها. وهذا هو أيضا الحال بالنسبة إلى الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وتظهر منظومة الأمم المتحدة أنه يمكنها أن تكون أكثر التزاما واستعدادا للتوافق مع الاستراتيجيات التي تضعها لجنة بناء السلام، ويدعو الاتحاد الأوروبي كل كيانات اللجنة إلى مضاعفة الجهد لكفالة تحقيق هذا الاتساق.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الوفد الصيني على أخذ هذه المبادرة، موضع الترحيب، لتنظيم نقاش في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام الخاص بلجنة بناء السلام بعد بضعة أيام من مناقشة أجرتها الجمعية العامة بشأن الموضوع نفسه. لقد تابع وفد بلدي باهتمام بالغ بيان السفير تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام، ونشكره على المعلومات المفيدة التي قدمها لمجلس الأمن.

إن إنشاء لجنة بناء السلام قبل عامين كان بلا شك دلالة على تضامن المجتمع الدولي مع الدول التي تخرج من الصراعات. فهذه الدول، بشكل عام، تواجه تحديات مختلفة – اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وأمنية، ولا تستطيع أن تتغلب عليها دون دعم دولي مستمر.

ولذلك، يسرنا، بعد إدراج بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو في جدول أعمال لجنة بناء السلام، أن يتم مؤخرا إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى فيه بعد إنشاء تشكيلات محددة خاصة بهذا البلد يقودها بفاعلية، السفير غرولس، الذي يجلس بجواري إلى الطاولة، والذي أعلن أننا في مرحلة هامة من تعبئة جهود المجتمع الدولي لإعادة تأهيل ذلك البلد. ونحن نأمل أيضا أن نرى قريبا قبولا لطلب كوت ديفوار لإدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وربما كان ينبغي انتظار انتهاء عملية الانتخابات.

إن لجنة بناء السلام وهي بحق هيئة مسؤولة على حد سواء عن مهمتي تعزيز السلام ومنع استئناف الصراعات في البلدان التي خرجت من الصراع، صاحبت عددا من الدول في عملية التطبيع السياسي والأمني وإعادة بسط سلطة الدولة وإنعاش الاقتصاد، وباختصار، في وضع أسس قوية لتنمية مستدامة.

وعليه نود أن نهنئ لجنة بناء السلام وتشكيلاتها المختلفة الخاصة بالدول وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام على إنجازاتهما الهائلة.

إن النقاش الحالي يأتي في الوقت المناسب. فهو يمكننا من تقييم النتائج التي تحققت والتحديات المتبقية والسعي مع

جميع الأطراف بحثا عن أفضل الوسائل لتمكين اللجنة من الاضطلاع بمهمتها على أكمل وجه. ونحن نشجع اللجنة على مواصلة الزيارات الميدانية، التي أظهرت أنها أدوات لا بديل عنها لفهم الواقع والانخراط في تبادل مباشر للآراء مع الأطراف المحلية وشركائها.

ونحن نرحب بالاتصالات والتفاعلات الأخرى غير الرسمية مع هيئات الأمم المتحدة المختلفة. وينبغي أن يتواصل هذا التعاون في إطار شراكة مفهومة بشكل واضح وتنسيق للأعمال بما يكفل تجنب هيئات الأمم المتحدة لحدوث ازدواجية في المهام مع احترام ولاية كل هيئة.

إن اشتراك المنظمات الدولية والمجتمع المدني في أعمال لجنة بناء السلام يستحق أيضا التقدير وينبغي أن يتواصل في إطار تجميع الجهود لتطوير الاستراتيجيات المتكاملة.

وانطلاقا من مبدأ أن المهمة الرئيسية للجنة هي تسهيل العلاقة المؤسسية بين حفظ السلام وعمليات ما بعد الصراعات والشبكة الدولية للمساعدة وتعبئة المانحين، يود وفد بلدي أن يتقدم بالملاحظات التالية.

أولا، على اللجنة أن تبذل جهدا أكبر لتعبئة الشركاء المحتملين الذين يملكون الموارد الضرورية لمساعدة الدول في عمليات إعادة تأهيلها، لأنه حتى إذا تحقق تقدم كبير فإن الكثير من الإمكانات لم يتم استكشافها بعد.

ثانيا، إن اللجنة، بصفتها هيئة حكومية دولية، ينبغي أن تضطلع بدور سياسي في المقام الأول، وهو دور تنسيق أعمال جميع الأطراف لتجنب الازدواجية، وللإبقاء على حوار بناء مع كل الأطراف الوطنية، ودعم الملكية الوطنية للعملية، وتقديم التوصيات واقتراح استراتيجية متكاملة لبناء السلام.

ثالثا، إن اللجنة، بصفتها هيئة استشارية، لا يمكنها في رأينا أن تعد مشاريع أو أن تتخذ قرارات نهائية بدلا من صندوق بناء السلام الأقدر على القيام بهذه المهمة. ونحن نشجع اللجنة وشركاءها على مواصلة الجهود لتعبئة الخبرات الوطنية على نحو أفضل ولا سيما على صعيد إعداد المشاريع.

رابعا، نعتقد أن إسهام اللجنة في إعادة البناء وتعزيز قدرة المؤسسات لن يكون فعالا إلا إذا ركزت في نهج عملها على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يمكنها، نظرا لدرايتها في الميدان، أن تضطلع بدور مهم في الحوار السياسي مع الدول المعنية وتعبئة الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وهنا أود أن أشدد على الدور الكبير الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو وسيراليون، فضلا عن المشاركة الفعلية من بعض أعضاء الجماعة على أساس ثنائي في الإصلاح بهذين البلدين.

ومرحلة بناء السلام هي مرحلة دقيقة في عملية الانتقال بعد انتهاء الصراع. وعلى هذا الطريق المؤدي إلى استعادة السلام، ينبغي معالجة جميع الأبعاد على قدم المساواة. ونسلم من هذا المنطلق بأن مشاريع الأثر السريع إذا أحسن تنفيذها يمكن أن تكون فعالة للغاية في تحقيق استقرار الحالة الاجتماعية الاقتصادية وفي حشد الإرادة السياسية وإعادة الثقة وإرساء أسس الإصلاح السريع.

غير أنه يظل من الضروري تغطية جميع القطاعات الرئيسية على وجه السرعة وتمتعها بالمعونة الدولية. فهذا سيحول دون الشعور بأن المجتمع الدولي يفضل قطاعات الحكم والانتخابات وتعزيز القضاء على ميادين حيوية كالطاقة أو الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ولا جدال في أن النشاط المتعلق بتعزيز سيادة القانون مهم في تعزيز مشاركة الشركاء ووضع الإطار للاستراتيجية الملائمة ولسلوك الجهات المعنية. بيد أنه لا ينبغي نسيان أن

الهدف النهائي لا يزال يتمثل في بناء الأساس للسلام الدائم والتنمية.

ومن المهم أن تُفهم رسالة المجتمع الدولي جيدا. فهذا سيسهم في تعزيز ثقة الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني والعمل على فعالية الإمساك بزمام العملية على هذا الصعيد.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير يوكيو تاكاسو، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر كلا من نواب رئيس اللجنة على قيادتهم الجديرة بالثناء.

وبالمثل، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به السيدة كارولين ماكاسكي بصفتها الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، ونرحب بتعيين السيدة جين هول لوت.

وتمثل الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام خلال دورتها الثانية تقدما هاما في إنجاز الأعمال الموكولة إلينا من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥. أما توسيع نطاق جدول أعمال لجنة بناء السلام ليشمل أربعة بلدان فيبرز بوضوح المصداقية التي اكتسبتها هذه الهيئة في المجتمع الدولي. وقد تحقق ذلك بمرونة وتماسك واتساق وتكامل ردودها على تحديات بناء السلام، كما ظهر في حالات بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو.

وعلى نفس النحو، قويت هذه الثقة بفضل مشاركة المجتمع المدني ومؤسسات بريتون وودز والجماعة الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وكان لهذه المشاركة أيضا تأثير إيجابي على المعايير التنفيذية لأعمال اللجنة.

علاوة على ذلك، أظهرت البعثات الميدانية التزام اللجنة تجاه البلدان المدرجة في جداول أعمالها كما شجعت على مزيد من التنسيق مع الجهات الفاعلة السياسية على الصعيد الوطني والشركاء والمانحين. وبالرغم من هذا النجاح، لا تزال اللجنة تواجه عددا من التحديات لكي تحدث أثرا حقيقيا ومستداما في الميدان.

ومن المهم أن تأخذ اللجنة بعين الاعتبار قدراتها والدروس المستفادة، وأن تحدد كذلك معايير ملائمة لتضمن مشاركة البلدان المدرجة في جدول أعمالها كأطراف فاعلة في هذه العملية. فينبغي أن تملك هذه البلدان زمام العملية وتكون لها القدرة على الإفادة قدر الإمكان من أعمال اللجنة.

ويقتضي هذا استراتيجية للاتصالات والنشر للتعريف بما تفعله اللجنة، وبإنجازاتها. وبالمثل، ينبغي أن تعيد اللجنة رسم نقاط التركيز وسبل العمل بوضع مؤشرات محددة لكل حالة لرصد ومتابعة الاستراتيجيات المتكاملة.

وينبغي أن نزيد أيضا مشاركة القطاع الخاص، فضلا عن مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وترى بنما أن السلام المستدام يتوقف على علاقة التفاعل الثلاثية بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، من المهم تحسين عملية التخطيط التي يقوم بها مكتب دعم بناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بوجه عام من أجل تحديد المهام التي يأذن بها مجلس الأمن بشكل أفضل.

وينبغي أن يستحدث المجلس من جانبه، بالتعاون مع اللجنة والأجهزة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، آليات لمنع الازدواجية وضمان تكامل الجهود في البلدان التي يجري التعامل معها من خلال كل من برامجه.

وتعدّ المسؤولية عن ضمان نجاح اللجنة فوق كل شيء من واجب المنظمة. وينبغي أن يرمي التزامنا المستمر والراسخ بضمان استمرار نجاح أعمال لجنة بناء السلام إلى تحسين الأثر الذي تحدثه هذه المنظمة بصفة عامة، والنهوض

على نحو ملموس بحياة آلاف الناس العائدين إلى مجتمعاتهم في أعقاب الصراعات.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة عن تقرير لجنة بناء السلام.

ونود أيضا أن نشكر رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام،، صاحب السعادة السفير يوكيو تاكاسو، ممثل اليابان، على عمله الرائع.

ونود أيضا أن نثني على المساهمة الكبيرة التي يقدمها رؤساء التشكيلات القطرية الخاصة ببوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن رئيس فريق اللجنة العامل المعني بالدروس المستفادة.

وتعرب جنوب أفريقيا عن ترحيبها بالتقرير الثاني للجنة بناء السلام وتشيد بإنجازات اللجنة خلال دورتها الثانية، ولا سيما الخطوات الهامة التي قطعتها صوب تنفيذ ولايتها ووظائفها الرئيسية.

ونرى أن لجنة بناء السلام إذا كانت قوية بالغة الأهمية للتصدي للتحديات المقترنة بالصراع وعدم الاستقرار والتخلف، كما أن لجنة بناء السلام الناجحة هامة لمنع البلدان الخارجة من صراعات من الانتكاس والانزلاق إلى صراعات جديدة.

ومن بين إنجازات لجنة بناء السلام التي أفادت بها التقارير استمرار جهودها الرامية إلى تعزيز علاقتها وتعاونها مع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويشدد وفدي في الوقت ذاته على أهمية تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ويواصل الاتحاد الأفريقي أداء دوره في مجال بناء السلام، بما في ذلك من خلال الإطار الأفريقي لسياسات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، الذي يشدد على التصدي للأسباب الجذرية للصراع.

ومن دواعي سرورنا حقا ما جاء في تقرير لجنة بناء السلام من أن لجنتها التنظيمية أجرت حوارا تفاعليا مع رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتلقت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحاطة إعلامية من رئيس موزامبيق السابق جواقيم تشيسانو. ونتطلع إلى مزيد من التفاعلات من هذا النوع لأهميتها الشديدة في تعزيز وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويثني وفدي أيضا على إقامة اتصالات منتظمة بين رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بأعمال اللجنة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا المستمر لضرورة تعزيز هذه العلاقات.

والآن، وقد أنشئ هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن التحدي الماثل هو كيف نرسخ ما تحقق من إنجازات حتى الآن. وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأن لجنة بناء السلام ينبغي أن يستمر توجيهها من جانب الدول الأعضاء. وينبغي للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام أن تستمر في عملها بوصفها مركز التنسيق لكل أنشطة اللجنة وقراراتها، وينبغي تعزيز دورها المركزي.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح اللجنة خلال العامين الماضيين. ومن خلال عمل تلك التشكيلات، أسهمت اللجنة إسهاما كبيرا في تشجيع واعتماد الأطر الاستراتيجية لبوروندي، وغينيا – بيساو، وسيراليون. كما أن إنشاء آليات الرصد والتتبع للتحقق من التقدم في

تنفيذ الأطر الاستراتيجية يمثل بدوره نجاحا أساسيا لجهود بناء السلام في الميدان.

وفيما يتعلق بالتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن وفد بلدي على ثقة من أنه، في ظل قيادة الممثل الدائم لبلجيكا، ستؤدي جهود لجنة بناء السلام في ذلك البلد إلى نتائج إيجابية.

إن الملكية الوطنية لعملية بناء السلام تبقى أساسية في مساعدة البلدان بعد انتهاء الصراع في إعادة بناء مؤسساتها وإدامة تنميتها. ولهذا الغرض، نحيي حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام لدورها النشط في إعادة بناء بلدانها.

ويرحب وفد بلدي بتسليم التقرير بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة مع بلدان ما بعد الصراع والاستثمار فيها. ويحدونا الأمل في أن اللجنة ستواصل تطوير أساليب تعبئة الموارد الدولية والمحلية. وفي الوقت نفسه، فإن المشاريع ذات الأثر السريع وتوفير الموارد التي يمكن التنبؤ بها في البلدان الخارجة من الصراع، تعد أمورا أساسية لضمان الاستقرار والتنمية على الأرض.

وفي الختام، فإننا إذ نعمل تدريجيا على بناء خبرات لجنة بناء السلام، لا بد لنا من زيادة التأكيد على الارتباط بين السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز التركيز على جدول الأعمال الإنمائي للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتبقى جنوب أفريقيا ملتزمة بقضية لجنة بناء السلام. وسوف نواصل العمل مع الآخرين من أجل ضمان عدم عودة البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى صراعات متجددة، ولكي نعزز إلى الحد الأقصى أثر عمل اللجنة على الأرض من خلال التنسيق والتعاون مع الحكومات الوطنية ووفقا لسياساتها واستراتيجياتها.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة للنظر في التقرير السنوي الثاني للجنة بناء السلام. وينبغي لمداولات اليوم أن تساعدنا في الوقوف على التقدم المحرز حتى الآن، وعلى التحديات التي نواجهها مع بدء العام الثالث من عمل اللجنة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر رئيس اللجنة التنظيمية، السفير يوكيو تاكاسو، على ملاحظاته وعلى الطريقة المثيرة للإعجاب التي يقود بها عمل اللجنة.

ونرى أن إنشاء لجنة بناء السلام كان من أهم نتائج إصلاح الأمم المتحدة حتى الآن. ومفهوم بناء السلام الذي وضع من خلال اللجنة يوفر لنا أفضل السبل لكي ننفذ بفعالية ونرسخ الركائز الثلاث للأمم المتحدة: الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان. وإذا ما تم تنفيذها معا، سيمكن حينذاك تحقيق السلام المستدام والاستقرار والازدهار الدائمين.

وبالمثل، نحن ندرك أن فرص تحقيق السلام بشكل جوهري يمكن أن تتعزز من خلال المشاركة السريعة والمنسقة لمنظومة الأمم المتحدة ككل بعد تثبيت وقف إطلاق النار في الميدان أو بعد توقيع اتفاق السلام. ولذلك، من الحتمي أن تكون كل الجهود في مرحلة ما بعد الصراع منسقة ومتكاملة بغية استغلالها على نحو كامل وبأقل قدر ممكن من التداخل.

ولهذه الأسباب على وجه الخصوص، دعمت كرواتيا وثمنت عاليا إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٦ وعملها اللاحق بشأن قضايا بلدان بعينها. ونعتقد أن دورتها الثانية أدت إلى العديد من التطورات التي يمكن البناء عليها في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بالنهج الأكثر تركيزا إزاء البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويحدونا الأمل في الحفاظ على هذا النهج، وبخاصة فيما يتصل بالبلدين

المدرجين حديثا في جدول أعمال اللجنة – غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى – اللذين نرحب كثيرا بانضمامهما. وفضلا عن ذلك، فإننا نرى في توسيع جدول أعمال اللجنة دليلا واضحا على تزايد أهميتها وحيويتها وقوتها ضمن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

أما بعد، نود أن نردد الآراء التي عبر عنها بعض الأعضاء حول هذه الطاولة عن ضرورة مراعاة أن تطور اللجنة ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الإبقاء على مرونتها. ونرى أن تعزيز المرونة يؤدي إلى تعزيز الاستجابة وخفة الحركة للجنة بناء السلام في تصديها لحالات ما بعد الصراع. وبالمثل، ومع أننا نثمن التفاعل الجاري بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فإننا نعتقد أنه ما زال هناك متسع لتعزيز التعاون وللاستفادة أكثر من مدخلات لجنة بناء السلام في مداولات المجلس.

ويرى وفد بلدي أن هناك منافع للفكرة التي قدمت في المناقشات السابقة فيما يتعلق بالتماس مشورة لجنة بناء السلام بشأن القضايا الخاصة ببلدان بعينها مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونرى أن ذلك يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على البلدان التي تجرى بشأنها المناقشة، وسيتيح فرصة للأطراف والمنظمات المهتمة الأخرى لتقديم معلومات ذات صلة، مما سيساعد المجلس على اتخاذ قرارات مستنيرة بمعلومات أفضل.

ومن الواضح أن الأنشطة التي نتكلم عنها اليوم لا يمكن الاضطلاع بها بدون تمويل كاف يتم توفيره في الوقت المناسب ويتسم بالمرونة. وكأحد المؤسسين لصندوق بناء السلام والمساهمين فيه، فإن كرواتيا تأمل في أن يتمكن الصندوق من التحول إلى آلية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات اللجنة.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تواصل لجنة بناء السلام خلال عامها الثالث البناء على الخبرات السابقة وما اضطلعت به من أعمال حتى الآن، وأن تستقي الدروس وتنفذ ما تعلمته منها، معززة بذلك كفاءتها ومرونتها وحيويتها في الاستجابة لاحتياجات بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمالها.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير تاكاسو، ممثل اليابان، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وما تضمنته من معلومات.

وإذ ننظر في عمل لجنة بناء السلام خلال العام الماضي، أود أن أعرب عن سعادتنا بالمنجزات التي حققتها اللجنة. إن الخبرة المحدودة للجنة لا تمكننا حتى الآن من الادعاء بأنها اجتازت اختبار السنوات الخمس الأولى، على حد تعبير تقرير الإبراهيمي، ولكن الأعمال المضطلع بها حتى الآن وما حققته من نتائج تدعونا إلى التفاؤل.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتناول ثلاثة مواضيع محددة.

أولا، أهمية تعزيز التنسيق والاتساق فيما بين جميع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وكما لاحظت سابقا، فإن اللجنة بعد عامين من العمل قد أحرزت تقدما نحو تحقيق أهدافها واتخذت خطوات هامة نحو تحقيق التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع.

بيد أنه من الأهمية بمكان أن يتم تطوير التنسيق على نحو أوثق، لا سيما مع الممثلين الخاصين للأمين العام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وسوف يمكننا هذا من استعمال الموارد المتاحة على أفضل وجه، وبصورة خاصة

إعطاء الممثل الرئيسي للمنظمة في الميدان الأدوات اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقات التي ستحرز تقدما نحو تسوية المسائل السياسية التي تتسبب في كل الصراعات.

ثانيا، من الضروري أن نتغلب على التمييز التعسفي بين حفظ السلام وبناء السلام. ولقد قال وفد بلادي إن على مجلس الأمن، عندما يقرر إنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام أو التمديد لها، أن يدرج في ولايتها كل العناصر اللازمة لكفالة أن تتم مرحلة الانتقال من الصراع إلى ما بعد الصراع وإلى التنمية بشكل منظم قدر الإمكان. ولتحقيق ذلك، نرى أن مفهوم البعثات المتكاملة سوف يمكننا من التعامل بشكل مناسب مع التحديات المتأصلة في جميع الصراعات وحالات ما بعد الصراع، فيما يتعلق بكل من الإدارة السليمة للموارد والإجراءات التي ترتكز على إحراز نتائج.

وأعتقد أنه من الصعب بصورة خاصة أن نحدد الفترة الزمنية التي تتحول فيها عملية لحفظ السلام إلى عملية مهمتها بناء السلام. وفي رأينا أن عناصر العمليتين هي قائمة منذ البداية، ويطغى أحدها على العناصر الأخرى حسب التقدم أو التدهور الحاصل على الأرض. ولهذا لا نعتقد أن مفهوم التدرج مناسب أو يمكن تطبيقه أو أنه شيء إيجابي في حالة صراع أو في ما بعد الصراع عند الانتقال إلى مرحلة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بممارسة المجلس المتمثلة في دعوة رئيس التشكيلة القطرية المعنية لتقديم المشورة إلى المجلس حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، وذلك على أساس الإجراءات التي قامت بها لجنة بناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز هذه العلاقة من الناحية التنفيذية كي يتمكن المجلس من اتخاذ القرارات على أساس تحليلات تأخذ في الاعتبار كل العناصر الفاعلة على الأرض بصورة يومية.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يؤكد على الحاجة، ولأسباب عملية، إلى التمييز بين بناء السلام والتنمية، لكن دون أن يؤدي هذا التمييز إلى تنافس مصطنع بين الاثنين. وكما نعتقد أنه ليس عمليا ولا مساعدا أن نحاول التمييز بين حفظ السلام وبناء السلام، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نضع المعايير التي يتم بموجبها تحديد النقطة الزمنية التي تكون فيها جهود المجتمع الدولي والجهود الوطنية قد أثمرت بما فيه الكفاية حتى يمكن تجاوز الوضع الاستثنائي الذي أدى إلى القيام بتدخل بعينه. وإذا لم نتمكن من تحديد هذه النقطة الزمنية التي عندها يتوقف اعتبار الحالة بأنها حالة طارئة، فعندئذ ستكون عندنا تدخلات، بدلا من بناء السلام، والتي ستعزز ثقافة الرعاية وتضعف الحكم الرشيد والمسؤولية، وتغرس بذور الصراع في المستقبل.

وهذا يلقي على عاتق مجتمع المانحين مسؤولية خاصة. فالمعايير المستعملة لتقديم المساعدة الإنمائية لا يمكن أن تكون هي نفسها المستعملة لتقديم المساعدات لبناء السلام. ونحن ندرك أن هذه ليست مسألة سهلة، ولكن الجهود الإضافية سوف تؤتي ثمارها في الأجل المتوسط من خلال التخصيص الأفضل للموارد وإحراز نتائج يمكن التحقق منها بصورة واضحة. ولا يمكن تطبيق القواعد التشغيلية نفسها في كل إطار. فكما أوضحنا في حديثنا عن الحاجة إلى تعزيز دور الممثل الخاص للأمين العام من ناحية التنسيق والاتساق، عندما يتعلق الأمر ببناء السلام ينبغي لمجتمع المانحين أن يسمح بإدارة مرنة نوعا ما من أجل تحقيق الأهداف التي تمكننا في الأجل المتوسط من إرساء أسس التنمية المستدامة.

إن لجنة بناء السلام تقدم استجابة ابتكارية ومرنة، وهنا تكمن قوتها الكبرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يتحلى بقدر مماثل من الابتكار والمرونة كي يتسنى له، ومن خلال العمل مع اللجنة بصورة منسقة، أن يستفيد من الموارد المتاحة على أفضل وجه وأن ييسر الإنجاز المبكر لنتائج

مستدامة في الأماكن التي قرر المجلس أن يتدخل فيها لممارسة ولايته.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): نشكر السفير يوكيو تاكاسا، رئيس لجنة بناء السلام، على عرضه لتقرير اللجنة وعلى الجهد الذي قام به في إدارة أعمال اللجنة. كما نثني أيضا على الجهد الذي بذله سفراء كل من النرويج والسويد والبرازيل وبلجيكا في إدارة أعمال التشكيلات القطرية للجنة.

لقد أُنشئت لجنة بناء السلام لتأكيد التحول الهام الذي طرأ على طبيعة عمليات حفظ السلام التي كانت في الماضي يغلب عليها الطابع العسكري والأمني. وهما جانبان ثبت أنهما غير قادران لوحدهما على التعامل مع التحديات الناتجة عن الصراع المسلح، وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ولذلك كان إنشاء اللجنة خطوة هامة لاستدامة السلام بعد الصراع.

ونحن نعرب عن تقديرنا العالي للجهود التي بذلتها اللجنة، سواء فيما يتعلق بالأمور التنظيمية للجنة وفي تفاعلها مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومع الاتحاد الأفريقي وبنائها لعلاقات عمل مع تلك الأجهزة تنفيذا لولايتها. ونقدر بشكل خاص اهتمامها بالطرائق الكفيلة بالنظر في مسائل الاستراتيجية والسياسة العامة ذات الصلة بتنفيذ ولايتها.

يستحق الإشادة أيضا نجاح اللجنة – تشكيلة بوروندي – في التوصل مع الحكومة البوروندية إلى الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي لبناء السلام واعتماد آلية الرصد والتتبع، والاتفاق مع الحكومة البوروندية على خطة عمل سنوية. ويلاحظ من خلال ذلك أن الأولوية قد أعطيت لإقامة مشاريع صندوق بناء السلام في قطاعي الأمن والحكم الرشيد.

ونكرر نفس القول على ما أنجزته اللجنة في سيراليون، حيث اعتمدت مع حكومة سيراليون إطارا للتعاون من أجل بناء السلام، وتركزت أعمال اللجنة في ذلك البلد على توفير الدعم لتنفيذ الالتزامات الواردة في ذلك الإطار، وتوسيع قاعدة المانحين، وإطلاق أنشطة جديدة ذات أولوية. وهنا أيضا تم التركيز على قطاعي العدل والأمن. نحن على ثقة من أن اللجنة ستعمل بنفس الروح والفعالية في كل من غينيا – بيساو وأفريقيا الوسطى.

ولا يفوتنا أن نشكر المانحين والمتبرعين على ما قدموه لصندوق بناء السلام، الأمر الذي مكن الصندوق من الحصول على مبلغ يفوق المبلغ المستهدف، ومما يبعث على التفاؤل أيضا زيادة أعداد المانحين.

إننا نتفق مع ما ورد في تقرير لجنة بناء السلام من ملاحظات. وما أكد عليه التقرير من توصيات، وخاصة فيما يتعلق بوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام، والاهتمام المتواصل بدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال الحوار والمصالحة الوطنية، وبناء القدرات، وإصلاح المؤسسات، والانتعاش الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وكذلك حشد الموارد وترشيد استخدامها، وأهمية الجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، خاصة، بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ومع ذلك، نود تأكيد ما يلي:

أولا، لا شك أن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى لإصلاح قطاع الأمن والعدل، والإصلاح المؤسسي عموما. ولكن تحسين الظروف المعيشية وإيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والدواء يجب أن تحظى باهتمام متواصل.

ثانيا، كل ما تقوم به اللجنة، وما تقرره يجب ألا يكون بمجرد التنسيق مع السلطات المحلية فحسب، وإنما أيضا بموافقتها واعتمادها، وأن تكون كل المشاريع ملكية وطنية. ويجب أن تقتنع السلطات الوطنية المعنية بأن ما ينفذ

هو بموجب قرارها، وأن الجهد الدولي يراد به دعمها وليس الهيمنة على قرارها.

ثالثا، من المفيد لفعالية العمل، أن تكون البرامج السنوية في إطار خطة أطول لثلاث سنوات أو خمس سنوات مثلا. ونحن نعرف إن هذا ليس سهلا. إذا تم التوصل إليه، سيكون أجدى لإرساء نوع من الاستقرار وإقناع المانحين.

إننا على ثقة من أن لجنة بناء السلام أسست للقيام بالمهام التي من شأنها بناء السلام في الدول الخارجة من الصراع، في إطار شامل لعملية التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن مستقبل بناء السلام يتوقف على فهمنا الدقيق لكل نزاع، وعلى الامتلاك الكامل لأي مجتمع لجهوده السلمية والإنمائية المدعومة من المجتمع الدولي.

ولا شك في أن نجاح لجنة بناء السلام في تنفيذ ولايتها يتوقف على مدى مساهمتها في جهود التنمية المستدامة في البلدان الخارجة من الصراع. وأنهي كلمتي بالإشادة بنتائج الزيارة التي قامت بها لجنة بناء السلام، تشكيلة أفريقيا الوسطى، برئاسة سعادة سفير بلجيكا، حيث تمخض عنها اتفاق مع سلطات البلد المعني، بشأن أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإننا نتطلع إلى نجاح الزيارة الثانية التي يجري الإعداد لها هذه الأيام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

إننا نرحب بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثانية (S/2008/417)، ونشكر السفير تاكاسو، رئيس اللجنة، على إحاطته الإعلامية.

إننا ننظر بإيجابية إلى إنجازات لجنة بناء السلام خلال السنة الماضية. ونلاحظ أيضا أن اللجنة جهاز جديد أنشئ قبل نحو سنتين. لذا ما زال هناك مجال أمامها لتحسين بناء مؤسستها الداخلية، والقيام بتنسيق أفضل لمواقع الأطراف المختلفة، وزيادة تعبئة الموارد المالية لإعادة التعمير. ونتوقع أن نرى هذه التحسينات في عملها المستقبلي.

وحين جرى النظر في التقرير السنوي للجنة بناء السلام في الجمعية العامة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (انظر A/63/PV.23)، علقت الوفود بإسهاب على كيفية تحسين عمل اللجنة. ونأمل في أن تتمكن اللجنة من الاستفادة من تلك الاقتراحات المفيدة.

ومجلس الأمن بوصفه أحد الأجهزة الأم للجنة بناء السلام، فقد زاد من التواصل والاتصال مع اللجنة طوال السنة الماضية، فمن جهة، استمع المجلس كثيرا إلى إحاطات إعلامية قدمها ميسرو اللجنة ذوو الصلة، حين كانت الحالات في بوروندي، وسيراليون، وغينيا – بيساو قيد النظر فيها، وقدم دعما سياسيا بإصدار وثائق لدى انتهاء تلك الاجتماعات. ومن جهة أخرى، قدمت لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن توصيات عديدة، تستند إلى مشاركتها النشطة في عمليات بناء السلام في البلدان المعنية، بحيث سدت بعض الفجوات في أعمال المجلس.

ولأن التعاون الوثيق بين المجلس واللجنة أمر ضروري لتقوية عمليات بناء السلام في بوروندي، وسيراليون، وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإنه يجب توثيق الروابط بين الهيئتين، وليس إضعافها. وينبغي لنا أن نفكر كيف نعزز التعاون بينهما أكثر. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تسجل النقاط التالية.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يضفي الصفة المؤسسية على جهوده لتعزيز تواصله مع لجنة بناء السلام. كما ينبغي له أن يشارك دوريا في مشاورات مع رئيس اللجنة، بغية تبادل الخبرات ومقارنة الأولويات للمستقبل القريب. وينبغي له كذلك أن يواصل دعوة ميسري لجنة بناء السلام ذوي الصلة، إلى تقديم إحاطات إعلامية للمجلس، حين ينظر في

حالات البلدان المدرجة أيضا في جدول أعمال اللجنة، مثل بوروندي، وسيراليون، وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد يعقد المجلس مع اللجنة اجتماعات إعلامية غير رسمية عند الاقتضاء للمزيد من توثيق الروابط بين الهيئتين.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان توصيات لجنة بناء السلام قدر الإمكان. فقد قدمت اللجنة إلى المجلس توصيات عديدة متعلقة بالحالات في بوروندي، وسيراليون، وغينيا - بيساو. وعلى المجلس أن يولي اهتماما بتلك التوصيات، وأن يأخذها في الحسبان. وفي المستقبل، ينبغي لتقارير بعثات اللجنة، المقدمة إلى مجلس الأمن، أن تحيط علما بالنظر في المسائل ذات الصلة في المجلس، شأنها شأن تقارير الأمين العام.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بشكل أوثق مع لجنة بناء السلام، حين يراد إدراج بلدان جديدة في جدول أعمال اللجنة. ومع تحسن الحالات في بعض البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس، فإنها ستتحول تدريجيا إلى مسار بناء السلام، ونتمنى أن تنقل من جدول أعمال المجلس إلى جدول أعمال اللجنة. وينبغي للمجلس حينئذ أن يعمل مع اللجنة بشكل أوثق وأن يلتمس آراءها، حسب الاقتضاء، في ما يتعلق بإدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أعرب عن تقدير وفدي الصادق لكم على تنظيم هذه المناقشة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. كما أود أن أؤكد لكم على دعم وفدي لإدارتكم الناجحة لأعمال المجلس خلال فترة ولايتكم. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه على الأعمال التي اضطلع بها السفير تاكاسو وعلى تقريره الشامل.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالأمينة العامة المساعدة السابقة السيدة كارولين مكاسكي على إسهامها الكبير في جعل لجنة بناء السلام قوة للخير. وفي الواقع، لا شك أن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كانا يتطلبان تجربة السيدة مكاسكي وخصائصها التنظيمية لتجاوز أعوامهما التكوينية. ومن نفس المنطلق، أود أيضا أن أهنئ وأرحب بالأمينة العامة المساعدة الحالية، السيدة جين هول لوت، التي تجعلها خبراتها السابقة وسجل إنجازاتها الاستثنائي خير خلف للمضي بمكتب دعم بناء السلام ومساعي الأمم المتحدة لبناء السلام إلى المستوى الأعلى.

ونقدر تقديرا عميقا هذه المناقشة لأنها تتيح فرصة أخرى لتقييم التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في الاضطلاع بولايتهما لتدعيم السلام في البلدان الخارجة من الصراع بمعالجة الفجوات الحرجة في جهودها للانتعاش. وفي هذا الصدد، نجابه باستمرار بالحاجة إلى التأكد من مدى النجاح الذي أحرزته اللجنة في كسب الاهتمام الدولي المستمر والالتزام الاستراتيجي اللازم بحشد الموارد بغية تنفيذ الاتفاقات مع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وشهدت سيراليون، بوصفها أحد المستفيدين الرواد، تطورا كبيرا في بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الفترة القصيرة للغاية لعمل لجنة بناء السلام. ويشكل تطور بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون دليلا على إسهام البلد في هذا المسعى. وبالمثل، أثرت مشاركة لجنة بناء السلام في سيراليون تأثيرا إيجابيا على جهود الحكومة لبناء السلام. ونحن، بوصفنا حكومة، نعترف بإسهام المشاريع السريعة

الأثر التي تنفذ في إطار المجالات الرئيسية ذات الأولوية للتعاون. وما زال نطاق التدخلات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجهة نحو دعم المشاريع الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وإصلاح العدالة والأمن، بالترافق مع توظيف الشباب ومبادرات قطاع الطاقة، تظهر علامات واعدة لتدعيم السلام في سيراليون.

وبالرغم من هذه الأوجه للتقدم المحرز في عملية بناء السلام في سيراليون، ما زالت مشكلة عدم ثبات الموارد مسألة بالغة الأهمية. فعلى سبيل المثال، استنفد تماما المبلغ الأول الذي خصصه الأمين العام لسيراليون من صندوق بناء السلام في آذار/مارس ٢٠٠٧ وقدره ٣٥ مليون دولار. وأود أن أكرر نداءنا الأخيرة، الذي أطلقناه في المشاورة الرفيعة المستوى للأطراف المعنية التي عقدت في أيار/مايو، لشركائنا من أجل زيادة مساعدتهم. وسيكون ذلك أمرا مفيدا للتعجيل بتنفيذ إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون. ويتمثل التحدي لنا جميعا في المحافظة على السلام الهش.

ولا يمكن لتنفيذ أعمال بناء السلام أن يكلل بالنجاح بدون توفير الموارد التي تمس الحاجة إليها للنهوض بالعملية. وتوفير هذه الموارد، البشرية والمالية، أمر رئيسي لبناء السلام الدائم وترسيخ المصالحة الوطنية ومكافحة الفقر. وفي تجربتنا، وحينما تصمت أسلحة الحرب، في كثير من الأحيان غالبا ما تترك مجتمعات مرحلة ما بعد الصراع وهي مثخنة بالجراح الناجمة من الدمار الشامل وهروب قوة عملها الماهرة والمحدودة. ولذلك من الضروري مواصلة التركيز على الطلب الهائل للموارد البشرية والتقنية والمالية لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، تشعر سيراليون بالتشجيع للدعم التحفيزي الذي قدمه مؤخرا الأمين العام من صندوق بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وغينيا – بيساو لبدء التدخلات الجوهرية لبناء السلام في تلك البلدان. وذلك الجهد يؤكد بوضوح على النهج الوقائي الذي ظلت تناصره سيراليون منذ ذلك الوقت. ولكن المأزق يتمثل، من ناحية المقارنة، في أنه بينما تكرس مئات الملايين من الدولارات لجهود حفظ السلام، فإن التدبير المفيد والحاسم لمنع نشوب الصراع ما زال متدن التمويل بصورة حادة. ومن الواضح أن تلك الظاهرة تتطلب إعادة التفكير الجدي في النهج الذي يتخذه المجتمع الدولي والأمم المتحدة نحو صون السلام والأمن الدوليين. ويشكل توفير موارد مالية إضافية وتقديم المساعدة التقنية أمرا رئيسيا للتنفيذ الفعال وذي المغزى لإطار التعاون. وفي الواقع، إذا أردنا أن نعجل بعملية وضع البلدان الخارجة من الصراعات على المسار الصحيح من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن من المنطقي أن نزودها بالدعم الذي تمس الحاجة إليه في جهودها للتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ونتفق اتفاقا كاملا مع مناشدة الأمين العام من أجل دعم لجنة بناء السلام بغية إنشاء وتشغيل صندوق لبناء القدرات وصندوق مشترك للشباب ولإنشاء لجنة وطنية للشباب ولوضع سياسة وطنية شاملة للشباب.

إن فخامة د. إرنست باي كروما، رئيس سيراليون، إذ يشعر بالقلق حيال الآثار الأمنية لندرة الغذاء وارتفاع أسعاره، كرر في خطابه للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، النداء السابق الذي وجهته حكومته من أجل اعتبار الزراعة أولوية عاجلة للتعاون مع سيراليون. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، شدد على أنه لا بد أن تزيد أفريقيا إنتاجيتها للغذاء وأن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأن الاستثمار الكبير في الزراعة أمر رئيسي للتوصل إلى حل طويل الأجل، وأن سيراليون في موقف مناسب يمكنها من الاستفادة من ذلك الاستثمار.

وبغية أن تصبح مشاركة لجنة بناء السلام في مجتمعات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مشاركة ذات مغزى، ينبغي أن تشكل مبادئ الملكية الوطنية، والاتساق والتنسيق، وخاصة في تحديد الأولويات، معالم الاسترشاد للتعاون بين تلك البلدان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن حكومة بلدي تبذل قصارى جهدها للتعجيل باستكمال ورقة إستراتيجية الجيل الثاني للحد من الفقر. ونعول على استمرار الدعم من لجنة بناء السلام في تقديم المساعدة البالغة الأهمية لحكومة بلدي وفي تطوير وإعداد سياسة وطنية للمعونة وكفالة المزيد من الاتساق والتنسيق بين شركائنا الدوليين في إنجاح جهود بلدنا لبناء السلام والانتعاش الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أعرب عن امتنان وفدي الصادق لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على مداخلاتهم المستهدفة في تنفيذ البرامج وبناء قدرات المؤسسات. وباسم حكومة بلدي، أود بصورة خاصة أن أعرب عن تقديرنا العميق لحكومة مملكة هولندا على التزامها الثابت بتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في سيراليون.

وسأكون مقصرا في واجبي إن لم أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ما ورد في بيان وزيرة خارجية سيراليون خلال مخاطبتها لمجلس الأمن في حزيران/يونيه، الذي ذكرت فيه:

”ولا يمثل إحلال السلام الدائم عملا مستنيرا من أجل المصلحة الذاتية فحسب، بل هو أيضا عمل من أجل المصلحة العامة ولصالح البشرية جمعاء. وأثبتت التجربة أن الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي تتسبب في الفقر، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التفكك الاجتماعي والسياسي. وأسباب الصراعات تشبه كثيرا آثارها: أي الفقر، وتدني النمو الاقتصادي، والتعصب العرقي والثقافي، والاعتداء على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وبالتالي، من الواضح أن الكفاح للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في عدم الاستقرار والتخلف في واقعنا العالمي الراهن ليس عملا من أعمال الإحسان“ (S/PV.5895، صفحة ٦).

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم وأن أشكر عبركم جميع زملائكم المرموقين على إتاحة الفرصة لوفدي للمشاركة في هذه المناقشة.

ويتفق الجميع في اعترافهم بأن إنشاء لجنة بناء السلام يمثل إحدى الانجازات الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٦. إن الحقائق واضحة وتشير إلى الملاءمة والتوقيت المناسب لذلك القرار الذي طال انتظاره. وكما ذكر قبل فترة وجيزة زميلانا ممثلا إيطاليا والاتحاد الروسي، فإن النتائج كانت إيجابية إلى حد كبير. وهناك أسباب كثيرة للنتائج الإيجابية التي نرحب بها اليوم.

أولا، للأسباب التي يعرفها مجلس الأمن حق المعرفة والتي تمت الإشارة إليها على نطاق واسع هنا اليوم وفي الجمعية العامة قبل أيام قليلة، كان من الضروري تماما أن ننشئ لجنة بناء السلام. ولكن علينا أن نعترف قبل كل شيء أننا كنا محظوظين بالرئيسين اللذين لا جدال في أن الجهود الفعالة والحثيثة التي بذلاها قد أسفرت عن ديناميكية لا تُضاهى لهذا المسعى الجديد الذي نشارك فيه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى السفير غاسبار مارتنس، ممثل أنغولا، الذي ترأس اللجنة في عامها الأول.

وقبل كل شيء، أود أيضا أن أؤكد مدى فضل السفير تاكاسو من اليابان على تعزيز تفعيل هذه العملية الهامة.

وأود أيضا أن أقول إنه كان من حسن حظنا أن عملنا بشكل وثيق جدا مع مكتب دعم بناء السلام تحت قيادة كارولين ماكاسكي القديرة جدا، والتي أسهمت بخبرتها وتفانيها والتزامها في قضية ينبغي لنا أن نؤيدها بشرف كبير، وهو في الواقع ما نفعله. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أقول كم سعدنا بأن نرى السيدة جين هول لوت تحل محلها وبطريقة تثير الإعجاب. وأود أن أهنئها على تعيينها وأن أعرب لها عن مدى تقديرنا لخبرتها والتزامها الشخصي بنفس القيم. وأود أن أعرب لها عن استعدادنا التام للعمل معها كي نضمن نجاح هذه اللجنة الهامة جدا.

لقد اتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام، أن اللجنة تؤدي عملا ممتازا. وأقول عملا ''ممتازا'' لأنها تبعث رسالة جديدة، وأنها كما قال سفير كوستاريكا للتو، تبدي قدرا أكبر من الإبداع والمرونة. ويعود ذلك إلى أن السفير تاكاسو يحاول ضمان قدرة اللجنة على إحداث فرق – ليس على أن تبعث رسالة أمل إلى الذين يعانون فحسب، مثل شعبي في غينيا – بيساو، بل أيضا على أن تشهد على التضامن الذي أشار إليه للتو زميلي من بوركينا فاسو. ونحن في الواقع نتحدث عن التضامن – التضامن الدولي مع شعب يعاني، وشعب خارج من الصراع، ولكنه شعب يؤمن بأنه لا يواجه حالة ميؤوس منها وأنه يستطيع التغلب على ذلك الوضع من خلال تصميم المجتمع الدولي ودعمه. وذلك بالتحديد هو الدعم الذي توفره لجنة بناء السلام. ولذلك اسمحوا لي أن أقول إننا حقا مدينون بقدر كبير لجميع رؤساء مختلف التشكيلات، والذين يقدم كل منهم أفضل ما عنده.

بالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أشيد بسفير السلفادور الذي، كما نعلم، يرأس الفريق العامل المعني بالدروس التي ينبغي استخلاصها – الدروس التي آمل بالفعل أن يُستفاد منها وتبقى في الذاكرة في المستقبل. وبالطبع، فإن المجلس سيتفهم كذلك أنه لا بد لي أيضا من أن أشيد إشادة خاصة جدا بالسفيرة فيوتي، ممثلة البرازيل، على العمل الممتاز الذي قامت بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو.

ونحن لدينا في غينيا من الأسباب ما يدعو إلى الرضا عن النتائج التي حققناها، وهي واضحة وتجسد ليس تضامن المجتمع الدولي فحسب، بل وأيضا حقيقة أننا في غينيا – بيساو، أي أبناء وطني، قادرون في الواقع على الخروج من هذه الحالة. إنها ليست حالة مستعصية. وكما أشار الرئيس في إحاطته الإعلامية، فقد اعتمدنا مؤخرا استراتيجية شاملة تمخضت عن عمل دقيق شاركت فيه بطريقة شاملة جميع الجهات الفاعلة وكل المعنيين وكل أصحاب المصلحة في حياة غينيا – بيساو. وقد شمل ذلك المسؤولين الحكوميين ولكن شمل أيضا وقبل كل شيء أفراد المجتمع المدني والشباب والنساء، والذين يشكلون القوة الدافعة للتنمية بأسرها، فضلا عن السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية. وقد أسفر ذلك عن عملية شاملة. وتوّج كل ذلك العمل بالإطار الاستراتيجي. وينبغي أن يكون ذلك هو النهج من أجل المستقبل، أي النهج الذي يركز على النتائج ويقوم على الديمقراطية الشاملة.

ولذلك أود أن أقول لأعضاء مجلس الأمن إن لجنة بناء السلام هي عنصر رئيسي في بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات. وأنا عاجز عن الإعراب عن مدى ارتياحنا بتزايد التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في مسألة أساسية كهذه وهي مستقبل الشعوب التي تعاني والخارجة من الصراع والعازمة على تهيئة الظروف لديمقراطية تقوم على احترام حقوق الإنسان والاعتراف بسيادة القانون

وإعلاء شأنها ومشاركة جميع الرجال والنساء في الشؤون الوطنية للبلد.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول إن هناك مشكلة رئيسية في غينيا – بيساو، وهي الاتجار بالمخدرات. ونحن عازمون على مكافحة تلك الآفة بمساعدة المجتمع الدولي. وفي غضون بضعة أيام سنكون حاضرين في برايا، في الرأس الأخضر، للمشاركة في المؤتمر الوزاري لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي هو عنصر حاسم، كما قال سفير بوركينا فاسو للتو. ونحن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد قررنا تقديم حل شامل لمشكلة عامة. واسمحوا لي أن أقول إننا راضون تماما عن اعتماد الاستراتيجية، وذلك لأنها ستمكّننا من تحقيق إصلاحات رئيسية في مجالات الدفاع والأمن والإدارة العامة. كما أننا سنتمكن من وضع نظام للعدالة موثوق به، وهو أمر ضروري لتعزيز سيادة القانون. ومن خلال هذا النظام، سيكون بوسعنا ضمان معاقبة مرتكبي الجرائم من خلال نظام قضائي راسخ بقوة ويفي بالمعايير المعترف بها عالميا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إننا نوافق على مفهوم الملكية الذي أشار إليه للتو ممثل جنوب أفريقيا. وتمثل هذه الملكية، كما نفهمها أولا وقبل كل شيء، مسؤولية يجب أن يضطلع بها البلد المعني، وثانيا، المسؤولية المشتركة، وذلك لأننا جميعا معا في حملة التضامن هذه. وتحركنا جميعا الرغبة ذاتها في كفالة قدرة البلدان المعنية على ظهور ديمقراطيات جديدة من خلال انتخابات حرة وذات مصداقية، مثل التي سنجريها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وهكذا، ومن خلال إرساء مؤسسات ديمقراطية قابلة للاستمرار، يجب أن نكفل أن الأشخاص الذين يعانون سيكون بمقدورهم التطلع إلى مستقبل أفضل في آخر المطاف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تكتسي مناقشة اليوم أهمية، لا سيما بالنظر إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين هذا المجلس ولجنة بناء السلام. ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم آراءنا بشأن لجنة بناء السلام بعد عامين على بدئها بمباشرة عملها. وإذ أفعل ذلك، أتقدم بالشكر على الدور الريادي الذي اضطلع به الكثيرون، السفير تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام؛ وسلفه ممثلة أنغولا، كارولين ماكاسكي، التي أدارت مكتب دعم بناء السلام بشكل جيد جدا؛ وجين هول لوت، التي بدأت بكل حماس تتولى المنصب ذاته؛ وفي المقام الأول والأخير، حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ولا سيما حكومة سيراليون التي يمثلها هنا نائب وزير الخارجية.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد استثمرت لجنة بناء السلام الكثير من الوقت والجهد على مدى السنتين الماضيتين في تنفيذ ولايتها من خلال وضع النهج الاستراتيجي وآليات التنفيذ المناسبة. وأثمر ذلك عن وضع أطر التعاون من أجل بناء السلام لثلاثة بلدان مدرجة في جدول أعمالها – هي بوروندي وسيراليون، ومؤخرا غينيا – بيساو – وذلك استنادا إلى رسم مكثف لخرائط الفجوات التي تعتري بناء السلام في تلك البلدان. وتلك الجهود، التي اضطرت اللجنة إلى بذلها، وهي تعمل في ظل آفاق مجهولة إلى حد كبير، قد انطوت على المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك حكومات البلدان المعنية، وأعضاء لجنة بناء السلام، ومختلف أصحاب المصلحة في الميدان.

وعلى الرغم من أن تلك الأمور في حد ذاتها هي إنجازات هامة ينبغي للجنة بناء السلام أن تستمد الثقة منها، إلا أنها ليست سوى خطوة مرحلية نحو الهدف النهائي للجنة. ذلك الهدف هو إحداث تأثير إيجابي في البلدان المدرجة في جدول أعمالها من خلال كفالة سد الفجوات التي تم تحديدها في مجال بناء السلام بصورة فعالة، ويجب أن يظل هذا هو الهدف. وذلك، كما أكدنا مرارا وتكرارا في السابق، هو أنجع سبيل لمنع تجدد الصراع في بلدان كانت تكافح من أجل تعزيز استقرارها وديمقراطيتها منذ انتهاء الصراع فيها.

وفي ذلك إذن تكمن القيمة المضافة للجنة بناء السلام في نهاية المطاف، وذلك هو الأساس الذي ينبغي أن يستند إليه تقييم اللجنة. وإذ نستخدم ذلك الأمر مقياسا، وبينما نقر بالإنجازات الكبيرة التي أحرزتها حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، واللجنة ذاتها، يمكن أن نقول بإنصاف إننا لم نصل إلى الهدف بعد.

والمطلوب في هذه المرحلة – وينبغي أن يشكل هذا النبراس الذي تسترشد به أنشطة لجنة بناء السلام في الأشهر القادمة – هو توفير الدعم الملموس من المانحين القائمين والجدد معا لسد الفجوات في مجال بناء السلام التي حُددت في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وقد قمنا حتى الآن بعمل استراتيجي في بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو. والتزمنا بضمان سد الفجوات التي تم تحديدها. وقد حان الوقت الآن لكي نترجم التزاماتنا إلى إجراءات ملموسة.

ولكي نفعل ذلك، لا بد أن توفر الأمم المتحدة الدعم في الميدان. وفي هذا السياق، أرحب بإنشاء أول مكتب متكامل للأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون على الإطلاق، وبكونه مكلفا بالعمل الوثيق مع لجنة بناء السلام، ودعم تنفيذ إطار التعاون من أجل بناء السلام ومشاريع صندوق بناء السلام.

ومن المطلوب استمرار هذا الوجود المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون بغية توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن وتقديم دعم متسق ومنسق لحكومة سيراليون في جهودها من أجل توطيد السلام. وينبغي تزويد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بكل العدد المطلوب من الموظفين وأن يكون جاهزا تماما للعمل في أقرب وقت ممكن.

وأشيد بالجهود المحمودة للممثل التنفيذي للأمين العام بالنيابة، ونعرب عن الأمل في أن يتم إجراء تعيين دائم في أقرب وقت ممكن. إن القيادة الفعالة والمتواصلة للمكتب هي أمر ذو أهمية قصوى. فلا يمكننا أن نتحمل وجود فجوة أخرى في قيادة ذلك المكتب في مثل هذا الوقت الحرج.

إن سيراليون تقدم عددا من الدروس بشأن التكامل والتعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وينبغي تطبيق تلك الدروس في المناقشات المقبلة للمجلس بشأن تعزيز البعثات السياسية للأمم المتحدة في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي على نحو خاص استخدام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو في توجيه عملية تجديد الولاية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، مثلما أخذت ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في الحسبان أولويات بناء السلام التي تم تحديدها في إطار التعاون من أجل بناء السلام في سيراليون.

إن الولاية الأصلية للجنة بناء السلام تحظى بدعم ثابت، وهناك توافق في الآراء بأن اللجنة هي على المسار الصحيح. ونحن جميعا متلهفون على نجاح اللجنة، والذي يعني في واقع الأمر نجاح البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

غير أن نجاح اللجنة لا يرهن للأسف بدعمنا أو إقرارنا لولايتها، بل يحدده استعدادنا للإسهام في البلد المعني. وعندما يحين الوقت لإجراء تقييم شامل للجنة على ضوء ولايتها الأصلية – وسيحين الوقت لذلك – يجب أن نكون على ثقة بأن كل الجهود الممكنة قد بُذلت لإنجاحها.

وقد حان الوقت الآن لإنجاح عمل اللجنة. ولدينا ما يكفي من الوثائق الاستراتيجية لتحديد المواقع التي تشتد فيها الحاجة إلى دعمنا. دعونا لا نتردد، ولنقدم كل ما في وسعنا من خبرة وأموال لنكفل وضع البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام على المسار، بصورة لا رجوع فيها، نحو توطيد السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غاياردو هيرناندیس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بالمبادرة بإجراء هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تقرير لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وتؤيد السلفادور البيان الذي أدلى به السفير تاكاسو بصفته رئيس لجنة بناء السلام، وهي تثني على قيادته للجنة.

لقد أُنشئت لجنة بناء السلام بهدف إيجاد هيكل جديد لبناء السلام في منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع والمنتقلة من الحرب إلى التنمية، مثلما كان حال بلدي ذات يوم من الأيام. وقد أعرب عن تلك الرؤية رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وتتشاطر السلفادور تلك الرؤية وتعرب عن امتنانها لمنحها شرف تولي منصب نائب رئيس لجنة بناء السلام. ويمكّننا العمل في اللجنة من رد الجميل للمجتمع الدولي على ما قدمه لنا من معونة في أوقات حرجة بالنسبة لبلدي.

لقد بذلنا جهودا من أجل تبادل خبراتنا في عملية بناء السلام الخاصة بنا، وذلك عن طريق المشاركة في الرؤية الشاملة التي تنطوي عليها تلك العملية، بما في ذلك مواضيع محددة مثل إعادة تسريح وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة، وإنشاء وتشغيل الشرطة المدنية الوطنية، في جملة أمور.

وبالمثل ينطوي تبادل الخبرات على المساهمة في منع تصاعد أعمال العنف بإشراك مختلف الجهات الفاعلة في العملية وحشد الجهود مع المنظمات الإقليمية والبلدان الصديقة، على ألا يغيب عن بالنا تنفيذ الاستراتيجيات التي تعزز التنمية المستدامة.

وقد تم تعزيز اللجنة وعضويتها، بوجه عام، من خلال العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة الذي نتشرف برئاسته. وهذا الفريق، كما قيل عنه، ينظر في طائفة واسعة من القضايا، تتراوح من الانتخابات والحد من المخاطر في حالات ما بعد الصراعات، والحكم المحلي واللامركزية، والعدالة الانتقالية ووضع المشردين داخليا في سياق بناء السلام، وتعزيز القدرة المالية للدول بدعم ميزانياتها الوطنية، والمسائل المتصلة بالبيئة، والصراعات وبناء السلام، في جملة أمور. ولقد تمكنَّا من استعراض قضايا شاملة تُعد أساسية لتلك العمليات. وإلى هذه القضايا، أود أن أضيف المسائل الجنسانية وبناء السلام عن طريق تعزيز مشاركة المرأة، بالإضافة إلى أهمية النهج الإقليمية في بناء السلام.

ونرى أنه من المهم تعزيز أعمال الفريق العامل في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار أنه منتدى للحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، يسمح باستعراض واسع النطاق للعناصر المختلفة التي تؤثر في بناء السلام في البلدان الخارجة

من الصراعات، ولا سيما لغرض دعم المبادرات المتخذة على الأرض في البلدان قيد النظر.

وتؤيد السلفادور تعزيز العلاقة بين لجنتنا والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويسرنا أن تتجاوز التبرعات المتعهد بها التوقعات التي قُدرت بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ونؤيد الوفود الأخرى في قيام تعاون أكبر بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام، وتحقيق الشفافية والمساءلة على نحو أكبر. ونأمل أن يفيد صندوق بناء السلام المشاريع الوطنية والإقليمية التي يمكنها أن تحول جوانب محددة من الحقائق على أرض الواقع وتعزز عملية بناء السلام. وحقيقة عدم وجود عنف مسلح في سياق معين أو إقليم معين ينبغي ألا تمنع النظر في تحويل الموارد إلى قطاع رئيسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

وتدرك السلفادور أهمية المشاركة العادلة للمجموعات الإقليمية المختلفة في أعمال لجنة بناء السلام، حيث أن الصراعات، لسوء الحظ، ليست حكرا على مجتمع بعينه. وعلى النقيض من ذلك، فإنها نتاج مجموعة عناصر داخلية ودولية تجتمع معا للتصدي بعنف، للأسف، للمطالب التي لم تلب لمختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، وبقدر ما يستطيع المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي، ويضطلع بعمل لجنة بناء السلام، ستتوفر فرص أكبر للحوار السياسي وتبادل الخبرات بين البلدان الخارجة من الصراعات ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، للمساهمة على نحو كبير في مساعدة الشعوب المنخرطة في الصراعات في التغلب على خلافاتها بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والتفاوض، بوصفهما أساسا لذلك التفاهم الوطني.

وختاما، تدعو السلفادور المجموعات الإقليمية والبلدان الأعضاء في لجنة بناء السلام إلى النظر من منظور شامل في مسألة المشاركة العادلة في اللجنة. فلنضمن توفير أفضل البدائل للتغلب على ذلك الجمود الذي يقلقنا في الوقت الراهن، ولنحدد تكوين اللجنة، بحسن نية، حيث أن مهمتنا الحقيقية هي مساعدة البلدان المعنية على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تقرير لجنة بناء السلام. وأعتقد أن هذه المداولات ستزيد من العلاقات التشغيلية بين الهيئتين.

وبالنظر إلى تعقد أعمال اللجنة وولايتها المتزايدة الصعوبة، فإن عمل الدورة الثانية للجنة بناء السلام جدير حقا بالثناء. ونشكر رئيسها، السفير يوكيو تاكاسو، على قيادته القديرة. ويسرنا زيادة ترسيخ أسلوب عمل اللجنة. كما اضطلعت الرئاسات المعنية للتشكيلات القطرية المخصصة بدور مهم بمساهماتها في أعمال اللجنة. ونشيد بسيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو على تعاونها واضطلاعها بالملكية الوطنية لمبادرة لجنة بناء السلام. ونتعشم أن يتحقق نفس النجاح لجمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد اضطلع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام بأدوار حفازة في تحقيق أهدافنا المشتركة. ونأمل أن تحقق إعادة هيكلة المكتب الأخيرة كفاءة أكبر وتحسن الخدمات لجميع تشكيلات اللجنة.

وينبغي أن يكون صرف أموال الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وغيرها من الصناديق سريعا وفوريا لضمان التحقيق المبكر لاستقرار البلدان المشتركة في عملية بناء السلام. وذلك أمر مطلوب من أجل دعم السلطات الوطنية والمحلية في توزيع العوائد المتأتية من السلام. وفي هذا الصدد،

قد نذكِّر أنفسنا بأن أحد المقاصد الأساسية للجنة بناء السلام هو تعبئة الموارد اللازمة للتعمير وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراعات.

ومن ثم، ينبغي أن تضطلع اللجنة بدور محوري في أي مناقشة تتعلق بإنشاء آلية تمويل سريعة جديدة. ونرى أنه ينبغي إبلاغ أعضاء اللجنة بآخر المستجدات، بتواتر أكبر، عن عمليات صندوق بناء السلام، كما ينبغي إحاطتهم بالمعلومات الخاصة بصرف الأموال. ويجب أن تكون العلاقة بين اللجنة والصندوق وأدوارهما الفردية واضحة لأصحاب المصلحة على أرض الواقع، من أجل تبديد الغموض فيما يتعلق بأهلية الحصول على دعم الصندوق. ومما يثلج صدورنا أن الصندوق قد تجاوز هدف الـ ٢٥٠ مليون دولار. وهذه شهادة على الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بهدف بناء السلام.

وكما نتفق جميعا، تتطلب المجالات المتعددة الأبعاد لحفظ السلام وبناء السلام درجة معينة من الخبرة. ومع ذلك، فإننا كما نتذكر من المناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لم يتم بعد الاتفاق على فكرة ”المراقبين المدنيين“. وإننا لا نؤيد إنشاء أي نوع من الكوادر أو المجموعات تضم موظفين من الأمم المتحدة لعمليات النشر المدني السريع. ونعتقد أن ملء الوظائف الشاغرة في البعثات الميدانية والمكاتب القطرية عن طريق أفراد تعينهم الدول الأعضاء والبلدان المضيفة، في الفئات العسكرية والمدنية على حد سواء، يمكن أن يفي بذلك الغرض على نحو أفضل.

وبالنسبة لمسألة العلاقة بين قدرات الأمم المتحدة والقدرات الوطنية، نود أن نشدد على أن الملكية الوطنية لعملية بناء السلام شرط أساسي لا غنى عنه. كما نشدد أكثر على ملكية حكومات البلدان المدرجة في جدول الأعمال. ومن منظورنا، تشكل الملكية الوطنية مفتاح التقدم المستدام ومنع البلد المعني من أن يعود القهقرى إلى حالة الصراع. إنه حقا التزام أخلاقي مشترك أن نتحلى باليقظة إزاء تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع والتي تخطو نحو الإنعاش وإعادة الإدماج والتعمير.

بنغلاديش، باعتبارها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، تشارك بهمة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وباعتبارها بلدا ناميا، فقد اختبرنا أفكارا نابعة من الداخل مثل الائتمان المتناهي الصغر وتعليم النساء غير الرسمي، والتي تستطيع برأينا أن تحقق معجزات في تقدم الاقتصاد وتمكين المرأة وقد نقل حفظة السلام البنغلادشيون فلسفة التنمية تلك إلى البلدان التي تم فيها نشرهم إلى حد ما، وبوصفها عضوا في لجنة بناء السلام تدعم بنغلاديش بالكامل دمج تلك المفاهيم في أبعاد الإنعاش الاقتصادي والأبعاد الإنمائية لعملية بناء السلام. بداية، نستطيع التركيز على تنمية الشباب وتوليد فرص العمل وعمالة النساء في توطيد المكاسب الأولية للسلام.

ونحن نتعهد بدعمنا المتواصل لأهداف المنظمة في مجال بناء السلام. ونود أن نكرر بأنه ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام الدور المركزي في جهود بناء السلام والمصالحة في فترة ما بعد الصراع. ويجب أن تقود اللجنة منظومة منسقة ومتسقة ومتكاملة لبناء السلام.

ويرى وفد بلادي أنه يجب تعزيز العلاقات التنفيذية للجنة بناء السلام بشكل أكبر مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين. ونحن نحث أعضاء مجلس الأمن على تقديم دعمهم الكامل للجنة كي تستطيع أن تؤدي مهمتها بالكامل كهيئة استشارية مختصة ولمعالجة حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وعلى المجتمع الدولي أن يساعد اللجنة في الوفاء بولايتها بكل الطرق الممكنة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي أيسلندا والدانمرك وفنلندا والسويد والنرويج. واسمحوا لي بداية أن أعرب عن امتناننا العميق للسفير تاكاسو ممثل اليابان، لقيادته المتواصلة وملاحظاته الواضحة التي طرحها أثناء افتتاح مناقشاتنا هنا اليوم.

ودعوني أعرب أيضا عن سعادتي لرؤية الأمينة العامة المساعدة لمكتب دعم بناء السلام، السيدة جين هول لوت، هنا بيننا. ونحن لا نشك مطلقا في الخبرة المهنية التي تأتي بها إلى هذا التجمع وإلى هذه القاعة، وسوف نعمل معها لجعل مكتب دعم بناء السلام جزءا أكثر نجاحا من أنشطة الأمم المتحدة. نتمنى لها التوفيق جميعا.

مع إنشاء لجنة بناء السلام، بدأنا بسد الثغرة السابقة في قدرتنا المؤسسية على مساعدة البلدان في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم. وبينما رأينا تقدما ملحوظا خلال فترة وجود اللجنة – وأعتقد أن سفير إندونيسيا هو من استخدم عبارة ”النشأة“ هنا اليوم، أي أن لجنة بناء السلام لا تزال في مرحلة النشأة – نعتقد أن بعض العوامل تحتاج إلى زيادة في التركيز عليها. وسوف أتناول اليوم ثلاثة من تلك العوامل.

أولا، لا يزال هنا درب طويل من أجل كفالة التنسيق الفعال داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين. وأحد المقاصد الرئيسية للجنة بناء السلام هو الجمع بين كل الأطراف ذات الصلة لتعبئة الموارد واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والإنعاش في فترة ما بعد الصراع.

بعد سنتين من اكتساب الخبرة، علينا مواصلة التركيز على تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى المنظمات الإقليمية الأخرى. يجب أن تُعطى لجنة بناء السلام دورا أكثر مركزية في كفالة أن يكون المجتمع الدولي شريكا يمكن التعويل عليه للحكومات في حالات ما بعد الصراع. ودور البلدان المجاورة أساسي أيضا. وفي حالة بوروندي، نود أن نثني بشكل خاص على مبادرة السلام الإقليمي لبوروندي والتيسير الذي تقوم به جنوب أفريقيا لدورهما الضروري في دعم السلام الدائم في بوروندي.

ثانيا، علينا الاعتراف بأن بناء السلام هو جزء من جدول أعمالنا الأساسي، وليس مرحلة لاحقة أو نشاطا فرعيا لعمليات حفظ السلام. فيجب أن يكون بناء السلام عنصرا مركزيا لبداية الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم، ويجب الاعتراف بذلك على كل المستويات. سيتطلب ذلك الأمر اهتماما سياسيا مستمرا، من جانب مجلس الأمن، ومن جانب الأمين العام في حقيقة الأمر.

ولذلك نحن نشدد على أهمية الممارسة المتمثلة في دعوة رؤساء لجنة بناء السلام لتقديم إحاطات إعلامية إلى المجلس بشكل منتظم، إضافة إلى إتاحة الفرص لتقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن من الأمين العام المساعد لمكتب دعم بناء السلام. وإن بناء السلام يعني معالجة المجالات الأكثر حيوية لبناء الأمم، وقد يترتب على ذلك تقدم بطئ وانتكاسات في بعض الأوقات. ولكن علينا ألا نتردد أبدا في ذلك الالتزام. إن الأمر كله يتعلق بإشاعة الأمل وإظهار الوعد ببداية جديدة.

ثالثا، لن يكون هناك بناء سلام ما لم تكن هناك ملكية وطنية حقيقية. ولذا فإن حشد الموارد المتواصل وبناء القدرات المبكر هما من الأمور الأساسية. علينا ألا ننسى أن

سكان البلدان الخارجة من الصراع هم عادة في شريحة أفقر بليون نسمة. وتبقى مكافحة الفقر أحد الأسباب الرئيسية لكون بناء السلام بالغ الأهمية. ولذلك من الضروري جدا تنفيذ الالتزامات، وينطبق ذلك أيضا على المؤسسات والسلطات الوطنية نفسها. ولكن بناء السلام هو شراكة، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته.

ومن الأهمية الحاسمة أن تواصل لجنة بناء السلام البحث عن صيغة عمل مناسبة. ولذلك ينبغي لمكتب دعم بناء السلام تعزيز تركيزه على التخطيط الاستراتيجي كما ينبغي تكليفه باستخدام قدرات الأمم المتحدة في مجملها. ويتوقف نجاح لجنة بناء السلام على مدى قدرتها على استهداف القطاعات التي تقع خارج نطاق مؤسسات التمويل الأخرى والمساهمة في تحقيق النتائج المبكرة والملموسة على أرض الواقع.

من الممكن أن يصبح بناء السلام قصة نجاح للأمم المتحدة. ولكن الأهم من ذلك أنه قد يكون السبيل للاستقرار السياسي والتنمية ولحياة كريمة للملايين الذين يحيون في بلدان ما بعد الصراع. وبالتالي فإنه يمثل فرصة حقيقية، ولكنه أيضا تحد، وبالتالي يجب أن يبقى شاغلا ذا أولوية بالنسبة لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.